

جامعة أحمد دراية ادرار - الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية، و علوم التسيير
قسم علوم التسيير



مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر
ميدان علوم اقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
شعبة العلوم الاقتصادية
تخصص مالية واقتصاد دولي
بغنوان

**دور حاضنات الأعمال التكنولوجية في تأهيل
وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- دراسة حالة ورقلة -**

إشراف الدكتور:
دحمان بن عبد الفتاح

إعداد الطالبتين:
سميحة بن قاوقاو
وردة مزير

الموسم الجامعي : 2015 - 2016

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

"وقل اعملوا فسيري الله عملكم ورسوله والمؤمنون"

صدق الله العظيم

إلهي يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب الآخرة

إلا بعفوك ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك الله جل جلاله

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة إلى نبي الرحمة ونور العالمين . . . سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحب ومعنى الحنان والتفاني إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي

وحنانها بلسم جراحي إلى أعلى الحجاب أمي الحبيبة

إلى من كلفه الله بالهيبه والوقار إلى من علمني العطاء بدون انتظار وتبقى كلما تانك نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد . . . والدي

العزيز

إلى من بن أكبر وعليهن اعتمد إلى شموع مقيدة تير ظلمة حياتي إلى من بوجودها كتسبت قوة ومحبة لا حدود لها إلى من عرفت معهن معنى الحياة .

وفاء، أميمة، فاطمة أم البهاء

إلى أخي ومرفيق دربي في الحياة بدونك لا شيء معك أكون مثل أيشيء وفي نهاية مشواري أريد أن أشكرك عن موافقك

التييلة إلى من تطلعت لتجاعي بنظرات الأمل .

أنس أخي

إلى توه مروحي ومرفيق دربي إلى صاحب القلب الطيب والنوايا الصادقة إلى من يرافقني حياتي ويسير الدرب معي بخطوة خطوة مدى الحياة إلى من أرى التفاؤل

بعينه والسعادة في ضحكته إلى شعلة الذكاء والنور إلى الوجه المفعم بالبراءة ولحبتك لأنزهرت أيامي وتفتحت براعم الغد .

عمر الغالي

إلى الأخوات اللواتي لم تلد هن أمي إلى من تحلو بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء إلى يتابع الصدق الصافي إلى من معهن

سعدت برفتهن في درب الحياة الحلوة والحزينة سرت إلى من كن معي على طريق النجاح والخير إلى من عرفت

كيف أجدهن وعلمني أن لا أضيعهن .

صديقات القلب

للمسكينة

إهداء

إن الاجتهاد والحرص والنية الصادقة علالاترتقاء والفائدة يثمر لا محاله أهدي ثمرة جهدي:

إلى أعلى إنسانة في الوجود مثال الحب والتضحية

من علمتني أجدية الحب وينبوع الحنان والصبر والتفاؤل والأمل، ومثلي الأعلى، من جعلت اللجنة تحت أقدامها أمي "الزهراء"، التي

منحتني القوة وأثارت دربي وأعانتني بصلواتها ودعواتها أطال الله في عمرها وأمدّها بالصحة والعافية

إلى من ألبسني مكارم الاخلاق والأدب، ومن أحمل إسمه بكل فخر واعتزاز، من عمل بكدي في سبيلي وعلمني معنى

الكفاح وأوصلني إلى ما أنا عليه أبي "محمد" أدامه الله

إلى توأم روحي وقلبي، وشريك حياتي، من يفرح لفرحتي ويحزن لحزني، من رافقتني دعواته في كل خطوة من خطواتي حياتي

معهم، حبي الأول والأدلي، وسندي في الدنيا، قوتي وملاذي بعد الله

"زوجي وحببي عمر"

إلى أعلى ما منحني الله لي قرة عيني، وكزبي وريحانة حياتي، وبهجتها

"ابنتي الغالية وحببتي أريج"

إلى من علموني علم الحياة، وتقاسمت معهم حلوها ومرها سندي في الحياة إخواني: "مختار وزوجته خديجة، نوال وزوجها سالم،

فتيحة وزوجها ربيع، مراد وزوجته نجاة، عبد الرحيم"

إلى جواهر الأسرة "فردوس، عبد النور، حنان، أيوب بدر الدين"

إلى أفراد أسرة زوجي كل باسمه

إلى كل الأقارب والأهل والجيران، وكل من يحمل لقب: مزير، خلفي، رابحي.

إلى من فرحتهم فرحتي وحزنهم حزنهم دمتي إخواني اللواتي لم تلدهن أمي، إلى من تحلو بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء، إلى ينابيع الصدق

الصافي

إلى كل من ذكرهم قلبي ونسيم قلبي

إلى كل من كان له الفضل في إتمام هذه المذكرة من قريب أو بعيد

إلى كل من وضع بصمة في حياتي وغير من مجراها وعمق في توسيع مداركي العلمية والعقلية

إلى كل زملاء دفعة السنة الثانية ماستر مالية واقتصاد دولي 2015-2016م.

إليك من يقرأ هذه المذكرة باهتمام.

ورقة

شكر و عرفان

قال تعالى: "ولئن شكرتم لأزيدنكم"

صدق الله العظيم

إن الشكر صفة حميدة لدى البشر يزينها العرفان بفضل الله والناس بعضهم بعض وهذا انطلاقاً من قوله صلى الله عليه وسلم: "من لم يشكر الناس لا يشكر الله...".

الشكر الأول والأخير لله تعالى الذي وهبنا القدرة والصبر على إنجاز هذا العمل نعم من توكل عليه نعم المولى والنصير. لذا يطيب لنا ويسعدنا بل يشرفنا التوجه بجذيل الشكر والتقدير والعرفان إلى كل من قدم لنا يد العون لإنجاز هذه المذكرة نخص بذكر الأستاذ المشرف د. دحمان بن عبد الفتاح.

الذي لم يخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة التي أنارت لنا الطريق لإتمام هذه المذكرة إلى كل أساتذة قسم العلوم الاقتصادية الذين لم يقصروا بمساعدتهم وتوجيهاتهم القيمة وكذا معلوماتهم النيرة إلى من ساعدنا من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل ولوبكلمة طيبة أو إبتسامة صادقة.



الصفحة	المحتوى
I	الإهداء
III	نكر و عرفان
IV	فهرس المحتويات
VI	قائمة الجداول
VII	قائمة الأشكال
أ - د	مقدمة
الفصل الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وطرق تمويلها	
06	تمهيد
07	المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
07	المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
09	المطلب الثاني: تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
12	المطلب الثالث: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهدافها
15	المبحث الثاني: لمرق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و عوائق ترقيتها
15	المطلب الأول: طرق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
17	المطلب الثاني: عوائق ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتأهيلها في الدول النامية
19	المطلب الثالث: الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
21	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: ماهية حاضنات الأعمال التكنولوجية وعلاقتها بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
23	تمهيد
24	المبحث الأول: ماهية حاضنات الأعمال التكنولوجية
24	المطلب الأول: مفهوم حاضنات الأعمال التكنولوجية
26	المطلب الثاني: معايير وشروط نجاح حاضنات الأعمال التكنولوجية
28	المطلب الثالث: أهداف حاضنات الأعمال التكنولوجية وأهميتها
32	المبحث الثاني: حاضنات الأعمال التكنولوجية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
32	المطلب الأول: خدمات حاضنات الأعمال التكنولوجية وعلاقتها بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
34	المطلب الثاني: التنمية التكنولوجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الحاضنات التكنولوجية.
36	المطلب الثالث: نماذج عن حاضنات الأعمال التكنولوجية

40	خلاصة الفصل
	الفصل الثالث: حاضنات الأعمال التكنولوجية للمبادرات الاستثمارية كآلية مرافقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
42	تمهيد
43	المبحث الأول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
43	المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
45	المطلب الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري
50	المطلب الثالث: عوائق ترقية وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
54	المبحث الثاني: واقع حاضنات الأعمال التكنولوجية في الجزائر
54	المطلب الأول: آلية عمل الحاضنات التكنولوجية والهياكل المرافقة لها
60	المطلب الثاني: آليات حاضنات الأعمال التكنولوجية في ترقية وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
63	المطلب الثالث: شروط نجاح حاضنات الأعمال التكنولوجية في الجزائر
67	المبحث الثالث: حاضنة الأعمال التكنولوجية بورقلة
67	المطلب الأول: تقديم عام للحضيرة التكنولوجية بورقلة
69	المطلب الثاني: مشروع صديق الطاقة كعينة من بين المشاريع المحتضنة بحاضنة ورقلة
72	المطلب الثالث: تقييم الحاضنة التكنولوجية بورقلة
73	خلاصة الفصل
74	خاتمة
79	قائمة المراجع

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
45	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القانون الجزائري	(01-03)
46	تطور عدد العمال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط الاقتصادي الجزائري خلال الفترة (من 2011 م - إلى السداسي الأول من سنة 2013م)	(02-03)
47	تطور الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات حسب الطابع القانوني خلال سنتي (2010م - 2011م)	(03-03)
49	أهم الصادرات خارج قطاع المحروقات سنتي 2011م-2012م	(04-03)

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
31	أهمية حاضنات الأعمال التكنولوجية	(01-02)
34	علاقة الحاضنات التكنولوجية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	(02-02)
66	العناصر الضرورية لنجاح حاضنات الأعمال التكنولوجية الجزائرية	(01-03)

بِقَدْرِهِ

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمختلف أنواعها أهمية كبيرة في اقتصاد الدول المتقدمة والنامية على حد سواء وذلك بغض النظر عن مدى تطورها واختلاف نظمها ومفاهيمها الاقتصادية، حيث يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من القطاعات الحيوية التي تشكل العمود الفقري للقطاع الخاص، وذلك للدور المتميز الذي تمارسه في نمو الاقتصاد بشكل عام.

فلقد تصاعد الاهتمام بها مؤخراً بسبب خصوصيتها الاقتصادية وأهميتها وتعدد الأطراف المهمة بها، حيث أصبحت أداة فعالة في تنمية النسيج الاقتصادي والاجتماعي نظراً لما لأهميتها الاستثمارية والتنموية والنااتجة عن انخفاض تكلفة انشاءها وانتشارها الجغرافي الواسع، وكذا تقديمها خدمات واسعة تستفيد منها جميع القطاعات.

إن دعم وتعزيز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إرساء ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإنجاز هذه المؤسسات لأهدافها الرئيسية في مختلف المجالات، ومن بينها مجال التشغيل واستيعاب نسبة كبيرة من القوى العاملة، والرفع من قيمة الدخل والمستوى المعيشي وزيادة الانتاجية، هي محاولة لتحقيق عدالة حضارية من حيث الأدوار التي تؤديها ومواجهة التحديات التي تواجهها.

وحتى تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالدور التنموي المرجو منها في مختلف البلدان المتقدمة والنامية، كان زاماً على هذه الأخيرة خلق آليات جديدة تدعم وتشجع هذه المؤسسات في مرحلة التأسيس والانطلاق والتشغيل في ظل العراقيل التي تعيق نموها تدعى هذه الآلية المستحدثة بحاضنات الأعمال التكنولوجية باعتبارها نوعاً متخصصاً من حاضنات الأعمال والتي تشهد انتشاراً سريعاً وولعاً في جل أقطار العالم بشقيه المتقدم والنامي.

وتعتبر حاضنات الأعمال التكنولوجية من الآليات الهامة والفعالة في تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال رعايتها وتوفير الحماية اللازمة لها من أي مخاطر تتعرض لها وإمدادها بالطاقة الاستثمارية اللازمة لتطورها وكذا امدادها بكل ما تحتاجه من عوامل الدعم لتنهض وتستقر وتثبت ذاتها، وذلك راجع لطبيعتها التي تتميز بقابليتها السريعة للتغير والتطور وقبول الأفكار التكنولوجية الحديثة المبتكرة من طرف الخبراء والمفكرين ورواد الأعمال والقيام بتطويرها داخل حيز مكاني محدد يقدم خدمات أساسية مشتركة وذلك على أسس ومعايير علمية ومتطورة.

إن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية اقتصادية واجتماعية في الجزائر فهي تنمي الاقتصاد من جهة وتقضي على المشاكل الاجتماعية من جهة أخرى، إلا أنها تتعرض للعديد من المشاكل والعراقيل خاصة في بداية نشاطها، والتي تسعى الحكومة الجزائرية إلى حلها، وتدخل حاضنات الأعمال التكنولوجية كأسلوب يدعم هذه المؤسسات عن طريق الاستفادة من الأبحاث العلمية والابتكارات.

ومن هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة لتبين أهمية إنشاء حاضنات الأعمال التكنولوجية والدور الذي تمارسه من خلال خدماتها ومرافقتها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قبل انطلاقها وبعد إنشاءها ولا يتأتى ذلك إلا بالتركيز على ضرورة ترقيتها وتأهيلها.



أولاً : الإشكالية

ما هي سبل حاضنات الأعمال التكنولوجية في تأهيل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

ثانياً : الأسئلة الفرعية

وبغية فهم ومعالجة الإشكالية ارتأينا تقسيمها إلى جملة من الأسئلة الفرعية والتي نحاول الإجابة عنها من خلال فصول البحث:

- ما مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- ما المقصود بحاضنات الأعمال التكنولوجية؟
- ما مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- ما هي آليات الحاضنات التكنولوجية في مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية؟

ثالثاً : الفرضيات

لمناقشة الإشكالية والإجابة عن التساؤلات السابقة ارتأينا وضع الفرضية التالية:
لحاضنات الأعمال التكنولوجية تأثير إيجابي على تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

رابعاً : حدود الدراسة

حددت الدراسة في إطارين (المكاني والزمني) فبالنسبة للإطار المكاني فقد تم حصر الموضوع من حيث الدراسة النظرية له في إطار المفاهيم العامة والخاصة بكل من الحاضنات التكنولوجية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما الفصل الأخير فقد خصص لواقع كل من الحاضنات التكنولوجية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

أما الإطار الزمني: فقد تم حصر الدراسة بين 2010م و2013م.

خامساً : منهج البحث

قصد الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع والإجابة عن الإشكالية اعتمدنا المنهج الوصفي الذي يتضمن التحليل في الفصلين الأول والثاني وذلك بغية توضيح المفاهيم الأساسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا حاضنات الأعمال التكنولوجية ومساهمتهما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بالاعتماد على الدراسات النظرية المتوفرة أما في الفصل الأخير فاعتمدنا منهج دراسة حالة.

سادساً : أسباب اختيار الموضوع

تتمثل دوافع اختيار موضوع البحث في:

التفكير في إنشاء وإدارة مؤسسة صغيرة أو متوسطة في المستقبل إن شاء الله، ناجحة ومنافسة لتصبح فيما بعد أساس لمشروع كبير لا يقتصر على السوق المحلية وإنما الارتقاء بها لتصبح قادرة على التصدير والمنافسة على المستوى العالمي.

سابعاً : أهمية البحث



يستمد البحث أهميته من أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني وكذا الدور الذي تمارسه حاضنات الأعمال التكنولوجية في ترقية وتأهيل هذا النوع من المؤسسات.

ثامناً : أهداف البحث

نسعى من خلال هذا البحث الوصول إلى جملة من الأهداف والتي نذكر منها:

- الإجابة على الإشكالية المطروحة مع اختبار الفرضية المطروحة لإثبات صحتها أو نفيها.
- توضيح المفاهيم ذات الصلة بالدراسة.
- إبراز حاجة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لحاضنات الأعمال التكنولوجية لتنميتها وترقيتها.
- التعرف على واقع كل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحاضنات التكنولوجية في الجزائر.
- إبراز الدور الذي تمارسه الحاضنات التكنولوجية في دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

جذب اهتمام الشباب لموضوع إنشاء هذا النوع من المؤسسات وكذا الاستفادة من خدمات الحاضنات التكنولوجية وذلك من أجل تفجير طاقاتهم وتحقيق التنمية لمجتمعهم، وكذا المساهمة في الحد من هجرة الأدمغة.

تاسعاً : الصعوبات

تتلخص الصعوبات التي واجهتنا أثناء الدراسة في:

- ضيق الوقت وشح المعلومات.
- الافتقار إلى الدراسات العملية الجادة التي تتناول الموضوع.
- التباين في الرؤى ووجهات النظر بين مختلف المراجع حول نفس الموضوع.
- تحديد الآفاق والتحديات والعوائق التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحاولة إيجاد حلول للنهوض بهذا القطاع.

➤ إبراز أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا إبراز الدور الفعال للحاضنات التكنولوجية.

➤ لفت أنظار الباحثين لأهمية الموضوع وضرورة التخصص فيه.

عاشراً : هيكلية البحث

للإجابة عن الإشكالية والتساؤلات الفرعية، ولاختبار الفرضيات وتحقيق أهداف البحث، جاء البحث متضمناً لمقدمة تشتمل على مختلف الأبعاد الأساسية للموضوع وإشكاليته وثلاث فصول تنتهي بخاتمة متضمنة نتائج البحث وجملة من التوصيات المستمدة من النتائج المتوصل إليها حيث جاءت فصول البحث على النحو التالي:

الفصل الأول بعنوان: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وطرق تمويلها، وتم تقسيمه إلى مبحثين:

المبحث الأول: قمنا فيه بدراسة مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتصنيفاتها وكذا خصائصها وأهدافها.

المبحث الثاني: درسنا فيه طرق تمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإشكاليات ترقيتها .

الفصل الثاني بعنوان: ماهية حاضنات الأعمال التكنولوجية وعلاقتها بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتم تقسيمه إلى مبحثين:

المبحث الأول: درسنا فيه مفهوم حاضنات الأعمال التكنولوجية وشروط نجاحها، وكذلك أهدافها وأهميتها .

المبحث الثاني: علاقة حاضنات الأعمال التكنولوجية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وطرحنا بعض النماذج عن الحاضنات التكنولوجية.

الفصل الثالث بعنوان: حاضنات الأعمال التكنولوجية للمبادرات الاستثمارية كآلية مرافقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: تعرضنا فيه إلى واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من خلال تقديم مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وكذا أهميتها في الاقتصاد الوطني وعرض أهم المعوقات التي تعيق ترقيتها وتأهيلها .

المبحث الثاني: درسنا فيه واقع حاضنات الأعمال التكنولوجية في الجزائر من خلال عرض آلية عمل الحاضنات التكنولوجية وأهم الهياكل المرافقة لها وكذا شروط نجاحها وأهم سبلها في ترقية وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية .

المبحث الثالث: تعرضنا فيه إلى حاضنة الأعمال التكنولوجية بورقلة وذلك من خلال تقديم تعريف عام لها وكذا التعرض لمشروع صديق الطاقة كنموذج من بين المشاريع المحتضنة بها .

الفصل الأول

مقدمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

وطرق تمويلها

تمهيد الفصل

إن مدى قوة وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى مساهمتها في الاقتصاد الوطني لكل دولة، يؤدي إلى إحداث تغييرات عميقة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية لها. والملاحظ أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلقى اهتماماً بالغاً من طرف العديد من المنظمات العالمية والباحثين الاقتصاديين، باعتبارها آلية تدفع إلى التطور الاقتصادي وذلك نظراً لتمييزها بسرعة إنشائها وخصائص أخرى.

وسنحاول في هذا الفصل إعطاء تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا تصنيفاتها وأهم الخصائص التي تميزها عن باقي المؤسسات، كما نورد الأهداف التي تسعى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تحقيقها، ثم التطرق إلى طرق تمويلها، وأهم المشاكل والمعوقات التي تقف أمام ترقيتها وتأهيلها في الدول النامية وذلك باعتبار الجزائر دولة نامية، وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثاني: طرق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإشكاليات ترقيتها.

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوحدة الأساسية التي اعتمدت عليها المجتمعات والحضارات منذ القدم إلى أن أصبحت ذات فعالية كبيرة في الاقتصاد العالمي، إلا أن الاهتمام بهوا إدراك أهميتها تطور عبر التاريخ إلى يومنا هذا.

ولازال هناك جدل كبير بين الأفراد والهيئات والمؤسسات الدولية من أجل تقديم تعريف موحد وشامل لها يميزها عن أشكال المؤسسات الأخرى، وذلك راجع للاختلاف في ظروف وتطور كل دولة، إلى جانب تعدد المعايير المعتمدة في تعريفها، لهذا سنحاول في هذا المبحث تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا تصنيفاتها والخصائص التي تميزها مع إبراز أهميتها الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الفرع الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لا يوجد تعريف متفق عليه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ أن التعريفات المستخدمة تختلف وتتفاوت في معانيها من دولة لأخرى، وبين الدول النامية والمتقدمة وحتى داخل الدولة نفسها، لكن يجمع أغلب الاقتصاديين على أنه رغم صعوبة ضبط هذا المفهوم إلا أنه يمكن التوصل إلى محاولات لتعريفه بناء على مجموعة من المعايير ومن أهم المعايير الشائعة:¹

1. المعايير الكمية: وتتمثل في

✓ مؤشرات تقنية: تتمثل في حجم رأس المال المستثمر ورقم الأعمال.

✓ مؤشرات اقتصادية: تتمثل في عدد العمال وهنا يوجد أيضاً اختلاف حول الحد الأدنى والحد الأعلى لعدد العمال بين الدول، حجم الإنتاج، حجم الطاقة المستعملة.

2. المعايير النوعية: وتختلف عن الأولى في كونها غير قابلة للقياس والعد، ومنها استقلالية الإدارة، طبيعة الملكية والمسؤولية الإدارية.

وبناءً على هذه المعايير نذكر بعض التعاريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعتمدة على المستوى الدولي كما يلي:

1. **التعريف المعتمد من طرف البنك الدولي:** يميز البنك الدولي في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين المؤسسة الصغيرة (وهي مؤسسة تضم أقل من 50 موظفاً، وكل من إجمالي أصولها، وحجم المبيعات السنوية لا يتعدى 03 ملايين دولار أمريكي)، والمؤسسة المتوسطة (وهي مؤسسة عدد موظفيها أقل من 300 موظف، أما كل من أصولها وحجم مبيعاتها السنوية لا يفوق 15 مليون دولار).²

¹ قويدري عبد الرحمان، "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية: دراسة حالة ولاية أدرار"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، الجزائر، 2011م-2012م، ص 05.

² خلف عثمان، "واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها"، (أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر)، 2003م-2004م، ص 11.

2. **التعريف المعتمد من طرف لجنة التنمية الاقتصادية الأمريكية:** هي المشروعات التي تعتمد على استقلالية الإدارة وأن يكون المدير هو مالك المشروع حيث تتشكل من مجموعة من الأفراد، وهي محلية النشأة حيث يكون أصحاب المشروع قاطنين في منطقة المشروع.¹
3. **التعريف المعتمد من طرف الاتحاد الأوروبي:** لقد قام هذا الاتحاد بإصدار تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 03 أبريل 1996م واعتمد في ذلك على عدد العمال، الإيراد السنوي أو إجمالي الأصول، درجة استقلالية المؤسسة.²
- ✓ المؤسسة الصغيرة: هي مؤسسة تضم أقل من 50 عاملاً، ويكون رقم أعمالها أقل من 07 مليون أورو أو إجمالي أصولها أقل من 05 مليون أورو.
- ✓ المؤسسة المتوسطة: هي تلك المؤسسة التي يتراوح عدد العاملين فيها بين 50 و250 عاملاً، ويكون رقم أعمالها أقل من 40 مليون أورو أو إجمالي أصولها أقل من 05 مليون أورو.
4. **التعريف المعتمد من طرف الكونفدرالية العامة للمؤسسات الصغيرة المتوسطة:** هي تلك المشروعات التي يتولّى قادتها شخصياً مباشرة المسؤوليات المالية والاجتماعية والتقنية والمعنوية، مهما كانت الطبيعة القانونية للمؤسسة.³
- مما تقدم يمكن القول أنه من الصعب تحديد مفهوم خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رغم كثرة المؤتمرات والندوات المتعلقة بهذا الخصوص، وحتى باعتماد المعايير فإنه من الصعب وضع تعريف دقيق، فالحدود الرقمية لهذه المعايير لم يتم الاتفاق عليها بسبب اختلاف الخصائص والقدرات والظروف الاقتصادية بين بلد وآخر.
- لكن يمكن بالاعتماد على التعاريف السالفة الذكر أن نعتد إلى تعريف بين الحدود الفاصلة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تميزها عن غيرها من المؤسسات كما يلي:
- هي كل مؤسسة تعمل في إحدى القطاعات الاقتصادية (الزراعة، الصناعة، التجارة، الخدمات...)
- والتي يتراوح عدد عمالها، رقم أعمالها، حصيلتها السنوية، بين حد أدنى وحد أقصى تحدده الدولة، وتتمتع بالاستقلالية في الإدارة والملكية، مع حصة سوقية محددة، وتكون محلية النشاط وتستخدم أساليب جديدة في الإنتاج والإدارة وتقسيم العمل.

¹ www.elbassair.net; la dat de consultation 18/03/2016; 12:09h.

² بركان دليّة، حايّف سي حايّف شيراز، "حاضنات الأعمال كأداة فعالة لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM، ولاية بسكرة"، ورقة بحثية قدمت في إطار الملئق الوطني حول: استراتيجيات التنظيم ومراقبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، الجزائر، يومي 18-19 أبريل 2012م، ص 03.

³ عيسى بن ناصر، "حاضنات الأعمال كأداة لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 18، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، مارس 2010م، ص 51.

الفرع الثاني: دوافع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هناك العديد من الأسباب التي دفعت إلى إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاهتمام بها من هذه الأسباب:¹

- الأزمة الاقتصادية التي صاحبها تدهور الأوضاع المالية، مما أدى إلى ضعف القدرات الاستثمارية وعدم التمكن من إنشاء مؤسسات كبيرة وحتى المحافظة على القائمة منها؛
- تعاظم دور القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية؛
- الاهتمام المتزايد بهذه المؤسسات من طرف المؤسسات المالية والنقدية الدولية للتخفيف من عبء الفقر والبطالة؛

➤ التحولات الاقتصادية العالمية والتي جاءت ببرامج التحويل الهيكلي مثل الخصخصة التي قد نعتبر أنها كانت السبب والعامل الأساسي الذي أدى إلى ضرورة تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الثاني: تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أولاً: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس توجهها (الإمكانات الإنتاجية)

المؤسسات المنزلية: هي مؤسسات تتميز بتكوينها العائلي يتم إنشاؤها بمساهمة أفراد العائلة، يكون مقر إقامتها المنزل وتنتج في الغالب منتجات تقليدية بكميات محدودة، ونجد هذا النوع في بلدان مثل اليابان وسويسرا، أو تنتج أجزاء من السلع لفائدة مصنع موجود في نفس المنطقة.²

المؤسسات التقليدية (الحرفية): إن هذا النوع من المؤسسات لا يختلف كثيراً عن المؤسسات المنزلية إلا أنها تتميز عنها ب:³ إنتاج منتجات القطع التقليدية لفائدة مصنع في شكل تعاقدية تجارية، وكون مكان إقامتها ومزاولة نشاطها عبارة عن محل صناعي مستقل عن المنزل، وكذا استعانتها بعامل أجير خارج عن تركيبة العائلة.

إن أهم ما يميز هذا النوعين من المؤسسات هو:⁴

- ✓ كثافة عنصر العمل في عملية الإنتاجية؛
- ✓ انخفاض رأس المال؛
- ✓ بساطة المعدات المستعملة في النشاط الإنتاجي؛

¹ محمد الهادي مباركي، "المؤسسات المصغرة ودورها في التنمية"، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى الوطني الأول حول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عمار تليجي، الأغواط-الجزائر، يومي 08-09 أبريل 2002م، ص ص: 85 86.

² ليلي لولاشي، "التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، تخصص نقود وتمويل، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2004م-2005م، ص 51.

³ محمد بلقاسم حسن بهلول، الاستثمار و اشكالية التوازن الجهوي، بدون طبعة، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1990م، ص 355.

⁴ برجى شهرزاد، "اشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2011م-2012م، ص 33.

✓ تنظيم العمل فيها سواءً من ناحية النظام المحاسبي أو التسويقي أو التسيير الإداري يتميز ببساطة كبيرة؛

✓ تعمل في معظم الأحيان في القطاع غير الرسمي خاصة المؤسسات العائلية¹.

ثانياً: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الطبيعة المنتجة.

تصنف المؤسسات على أساس طبيعة الإنتاج الذي تنتجه والذي يتنوع حسب تنوع النشاط الاقتصادي إلى:²

1. **مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية:** هي مؤسسات تعمل في نشاط السلع الاستهلاكية المتمثلة في ما يلي: المنتجات الغذائية، تحويل المنتجات الفلاحية، منتجات الجلود والأحذية والنسيج، الورق، منتجات الخشب، منتجات الحليب ومشتقاته*.

2. **مؤسسات إنتاج السلع الوسيطة:** هذه المؤسسات تركز أعمالها في مجالات الصناعات الوسيطة والتحويلية المتمثلة في: المعادن، الصناعات الميكانيكية والكهربائية، صناعة مواد البناء والمحاجر والمناجم، الصناعة الكيماوية والبلاستيكية.

3. **مؤسسات إنتاج سلع التجهيز:**

هي مؤسسات تحتاج إلى آلات وتجهيزات تتمتع بتكنولوجيا عالية وكثافة رأس المال، الأمر الذي لا يتماشى مع إمكانيات أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما يطبق عليها دائرة النشاط في هذا المجال والذي قد ينحصر في بعض الأنشطة البسيطة كإنتاج وتركيب بعض الآلات والتجهيزات البسيطة التي تدخل في النشاطات المنزلية أو معدات البناء، ويكون هذا في البلدان المتقدمة، أما في الدول النامية فإن نشاط هذه المؤسسات لا يتعدى مجال الصيانة والإصلاح لبعض الآلات والتجهيزات أو تجميعها³.

4. **المؤسسات المتطورة وشبه المتطورة:** هي مؤسسات تستخدم فنون إنتاج متطورة سواء من ناحية استخدام رأس المال الثابت، أو من ناحية تنظيم العمل أو من ناحية المنتجات التي يتم صنعها بالاعتماد على طرق عصرية منظمة.**

¹ سيد علي بلحمدي، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتحقيق التنمية في ظل العولمة"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، تخصص إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البلدة- الجزائر، 2006م، ص 28.

² خلف عثمان، "دور ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية حالة الجزائر" مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 1995م، ص 22.

* إن التركيز على هذا النوع من السلع الاستهلاكية راجع لملائمتها لحجم المؤسسات، حيث لا يتطلب رؤوس أموال ضخمة لتنفيذها.

** تختلف درجة تطبيق التكنولوجيا بين كل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتطورة وشبه المتطورة.

³ أويختي نصيرة، "القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل العولمة- حالة الجزائر"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في التنمية (غير منشورة) كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2010م-2011م، ص 19.

ثالثاً: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس أسلوب تنظيم العمل وتتضمن ما يلي:¹

1. المؤسسات غير المصنعة: يجمع هذا النوع من المؤسسات بين نظام الإنتاج العائلي والنظام الحرفي، ويعتبر الأول موجه للاستهلاك الذاتي وهو أقدم أشكال تنظيم العمل، أما الثاني فيقوم به حرفي لوحده أو مجموعة من الحرفيين، يصنع بموجبه سلعاً أو منتجات حسب احتياجات الزبائن، حيث يتميز هذا النوع من المؤسسات ببساطة تنظيم العمل والعمليات الإنتاجية، واستخدام أساليب وتجهيزات تقليدية في العمل والتسيير والتسويق.

2. المؤسسات المصنعة: هي مؤسسات تتخذ من المصنع مقراً للإنتاج، كما أنها تتميز عن المؤسسات غير المصنعة بتقسيم العمل وتعقيد العمليات الإنتاجية، واستخدام تكنولوجيا حديثة وأساليب متطورة في الإدارة والتسيير وتنظيم العمل داخل المصنع، واتساع حجم الإنتاج والتسويق.

3. المؤسسة الصغيرة المقاوله: تعتبر المقاوله من أهم أشكال التعاون الصناعي الذي يميز المؤسسات الاقتصادية الحديثة، حيث تعرف المقاوله بأنها: نوع من الترابط الهيكلي بين مؤسستين، حيث توكل إحدهما للأخرى تنفيذ عمل معين طبقاً لشروط محددة تقوم بتحديدتها المؤسسة التي عادة تكون مؤسسة كبيرة، والمؤسسة الثانية تقوم بتنفيذ التعاقد والتي تكون في أغلب الحالات مؤسسة صغيرة.

رابعاً: تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة نشاطها

يمكن تصنيف المؤسسات بالاستناد إلى النشاط الاقتصادي الذي تنتمي إليه:²

1. مؤسسات التنمية الصناعية: يقصد بها المؤسسات التي تعمل على تحويل المواد الخام إلى مواد مصنعة أو نصف مصنعة أو مواد كاملة التصنيع وتعبئتها وتغليفها.

2. مؤسسات التنمية الزراعية: وهي مؤسسات الثروة الزراعية، مؤسسات الثروة الحيوانية ومؤسسات الثروة السمكية.

3. مؤسسات التنمية الخدمية والتجارية:

➤ مؤسسات التنمية الخدمية: وتشمل المؤسسات التي تقوم بالخدمات المصرفية، الفندقية، خدمات الصيانة، خدمات النظافة، خدمات النقل والتحميل والتفريغ، خدمات النشر والإعلان، خدمات الكمبيوتر، الخدمات الاستشارية، المستودعات، المخازن المبردة والمراكز التجارية.

➤ المؤسسات التجارية: وتشمل المتاجر بجميع أنواعها، المتاجر العامة، المتاجر المتخصصة في نوع معين من السلع مثل الأثاث.

¹برجي شهرزاد، مرجع سبق ذكره، ص 35.

²خاتمة الزهراء عبادي "مقومات تحقيق الأداء المتميز للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير علوم التسيير (غير منشورة)، تخصص إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، الجزائر، 2007م، ص: 37.

خامساً : تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الطبيعة الإدارية التشريعية

ونجد هنا:¹

1. المؤسسات الفردية: هي المؤسسات التي يملكها شخص واحد يعتبر رب العمل، أو صاحب رأس المال لعوامل الإنتاج الأخرى، كما يقوم بعمل الإدارة والتنظيم وغالباً لا يكون عدد العاملين فيها مرتفعاً .
2. المؤسسات الجماعية أو ذات مسؤولية محدودة: هي مؤسسات تؤسس بين شركاء لا يتحملون الخسائر إلا في حدود ما قدموه من حصص، ورأس مالها محدود ويكون بحوزة شخص واحد.

المطلب الثالث: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهدافها

أولاً : خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمتاز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدة خصائص ومزايا من خلال جمعها بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية تميزها عن سائر المؤسسات الكبرى وتعكس هذه الخصائص نقاط قوة تجعلها خياراً اقتصادياً جذاباً حيث تتمثل أهم هذه الخصائص فيما يلي:

- سهولة إنشائها فهي لا تتطلب أموالاً لإشباعها والتمويل غالباً ما يكون محلياً، وتعتمد على مستلزمات إنتاجية محلية؛
- تتسم متطلبات تكوينها بالبساطة والسهولة والوضوح والتجديد، فيكفي الحافز الفردي والجماعي الصغير أن يكون وراء إقامتها؛
- لا تتطلب مساحات كبيرة لإقامتها بل تشغل مساحات وتجهيزات بسيطة، مما يجعل تكاليفها منخفضة.

كما أنها تتميز ب:²

- الجمع بين الإدارة والملكية حيث يكون صاحب المشروع في الغالب هو نفسه مدير المشروع؛
- بساطة الهيكل التنظيمي كونها تدار غالباً من طرف شخص واحد مسؤول إدارياً ومالياً وفنياً ؛
- تتميز بالمرونة في أعمالها وعملياتها ومنتجاتها، بما يمكنها من التكيف مع متغيرات السوق ومواجهة الصعوبات في أوقات الأزمات وفترات الركود الاقتصادي، والتحول بسرعة من نمط إنتاجي لآخر؛
- إمكانية إقامتها في المناطق التي تفتقر إلى البنية التحتية الأمر الذي يساعد على خلق التوازن الصناعي بين الريف والحضارة؛
- الضالة النسبية لرأس المال وتكلفة العامل؛
- تتبع عادة استراتيجية التركيز على نوع واحد ومحدد من المنتجات؛
- قدرتها على تحقيق عوائد مالية كبيرة وهذا ناتج لتفرغ صاحب المؤسسة لكل الوظائف الإنتاجية؛

¹برجي شهرزاد، مرجع سبق ذكره، ص 38.²بركان دليمة، حاييف سي حاييف شيراز، مرجع سبق ذكره، ص ص: 03 04.

➤ تساهم بشكل فعال وكبير في توفير فرص العمل للشباب العاطلين عن العمل، مما يعزز دورها في امتصاص نسبة من البطالة، التي في الغالب ما تتصف بتدني مستواها التعليمي والمهني وخاصة في البلدان النامية؛

➤ نظام معلومات يتميز بقلّة التعقيد وهو ما يسمح بالاتصال السريع صعوداً ونزولاً بين إدارة المؤسسة وعمالها داخلياً، أما خارجياً فيتميز نظام المعلومات بالبساطة نتيجة قرب السوق جغرافياً، لأن التحولات على مستوى السوق الداخلي يمكن رصدها بسهولة من قبل المسيرين، مما يجعله يتلاءم مع نظام اتخاذ القرارات؛

➤ الشكل القانوني عادة ما يكون مشروع فردي أو شركة أشخاص.

➤ تتميز منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ب:¹

✓ ضيق السوق المحلي التي تعرض فيه أحياناً وقد يكون سوقاً إقليمياً؛

✓ يتطلب تصنيع المنتجات درجة عالية من الخبرة والمهارة؛

✓ انخفاض تكاليف النقل؛

✓ تتماشى وأذواق المستهلكين المختلفين.

ثانياً : أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يرمي إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تحقيق عدة أهداف نذكر منها:²

➤ ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية إما باستحداث أنشطة اقتصادية لم تكن موجودة من قبل أو أحياء أنشطة تم التخلي عنها؛

➤ تشكل مصدر دخل لمستخدميها كما تشكل مصدراً إضافياً لتنمية العائد المالي للدولة وذلك من خلال الاقتطاعات والضرائب المختلفة؛

➤ إعداد جيل من رجال الأعمال ومختبرات للصناعات الجديدة.

كما أنها تهدف إلى:³

➤ التخفيف من مخاطر التقلبات الاقتصادية وذلك بتنوع مصادر الدخل؛

➤ استغلال الطاقات الإنتاجية والبشرية والإمكانات المحلية في بناء استثمارات تجر بالنفع على

المجتمع؛

¹ سعد عبد الرسول محمد، "الصناعات الصغيرة كمدخل لتنمية المجتمع المحلي"، بدون طبعة، المكتب العلمي للنشر والتوزيع، الاسكندرية-مصر، 1998م، ص ص: 35 36.

² عبد الرزاق خليل، نور الدين هناء، "دور حاضنات الأعمال في دعم الابداع لدى المؤسسات الصغيرة في الدول العربية"، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسبية بن بوعلی بالشلف، الجزائر، يومي 17-18 أبريل 2006م، ص 609.

³ العربي تيقاوي، "دور حاضنات الأعمال في بناء القدرات التنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة_كنموذج للمقاولاتية من وجهة نظر العاملين"، ورقة بحثية قدمت طار الملتقى الدولي حول حاضنات الأعمال، جامعة العقيد أحمد دراية، أدرار _الجزائر، 2006م، ص 07.

خلق فرص عمل جديدة لخريجي الجامعات والمعاهد وإدماج الفئات التي تم تسريحهم من العمل.

بالإضافة إلى أنها:¹

- ✓ تشكل إحدى وسائل الإدماج للقطاع غير المنظم العائلي؛
- ✓ يمكن أن تكون حلقة وصل في النسيج الاقتصادي من خلال مجمل العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة والمتفاعلة معها، والتي تشترك في استخدام نفس المدخلات.

¹ محمد يعقوبي، "مكانة وواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسبية بن بوعلي بالشلف، الجزائر، يومي 17-18 أبريل 2006م، ص: 45 46.

المبحث الثاني طرق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإشكاليات ترقيتها

المطلب الأول: طرق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تحصل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مواردها المالية بالطرق التالية:¹

أولاً: التمويل الذاتي

يعني ذلك أن صاحب المشروع يعتمد في تمويله لمشروعه على أمواله الذاتية ومدخراته الشخصية، حيث يعتبر كمعيار تستند عليه الأطراف الخارجية عند التعامل المالي مع المؤسسة.

ثانياً: مصادر غير رسمية

وتتمثل في القنوات التي تعمل في الغالب خارج إطار النظام القانوني الرسمي في الدولة، كالاقتراض من الأهل والأصدقاء، وكلاء المبيعات، مدينو الرهونات.

ثالثاً: مصادر رسمية

ويتم ذلك من خلال المؤسسات المصرفية والمالية الرسمية وتتمثل في الاتجاهات التالية:

➤ **الهيئات والمؤسسات المتخصصة** حيث تمنح هذه الأخيرة قروض ليس مصدرها البنك وإنما جهات متخصصة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فقد تكون حكومية أو غير حكومية، ويكون هدفها التنمية الاقتصادية، والمصلحة العامة لا الربحية.

➤ **البنوك التجارية (التمويل المصرفي)**: حيث يقوم البنك بتقديم قروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسد حاجاتها التمويلية وفق شروط وضمانات متفق عليها بين الطرفين وتنقسم هذه القروض إلى قروض استغلالية قصيرة المدى وقروض استثمارية طويلة المدى، وغالباً القروض الاستغلالية هي الأكثر استعمالاً لمواجهة احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الآنية.²

➤ **التمويل التجاري**: يعتبر تمويل تلقائي أو طبيعي لأنه ينتج عن العمليات التجارية العادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.³

¹ريحان الشريف، بومود إيمان، "بورصة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة أحدث مصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، يومي 17-18 أفريل 2006م، ص 04.

²<http://eludiant.dz.Net.consulte;20/02/2016;23:00h>.

³سمير محمد عبد العزيز التمويل وإصلاح الهياكل المالية"، الطبعة الأولى، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، لبنان، 1997م، ص 149.

➤ **التمويل عن طريق رأس المال المخاطر:** ويعرف رأس مال المخاطر على أنه التغيير الهيكلي في الإدارة المالية للمؤسسات الفردية أو العائلية، من خلال عميل له صفة شريك في المؤسسة يمول ويوجه قرارات استراتيجية للمشروع، ويهدف في المقابل إلى تحقيق مردودية على المدى الطويل.¹

➤ **التمويل عن طريق السوق المالي (البورصة):** ويكون إما عن طريق التمويل بإصدار أسهم عادية أو ممتازة ويعتبر هذا من قبيل المشاركة في رأس المال، أو عن طريق إصدار السندات فهو تمويل بالمديونية طويل الأجل.²

➤ **التمويل الإسلامي:** يعد نظام التمويل في البنوك الإسلامية نظاماً مستقراً ومرناً، لأنه يهدف إلى ترسيخ مبدأ التعاون والحرية حيث تحكمه قيم وقواعد تعود بالمنفعة على طرفي التبادل، وهناك عدة أساليب وصيغ تمويلية تندرج تحت التمويل الإسلامي نذكر منها:

✓ **التمويل بالاستئجار أو التأجير التمويلي:** ويتم عن طريق عقد بين المؤجر والمستأجر لتأجير أصل منقول أو عقار خلال مدة معينة، مقابل إلزام المستأجر بدفع أقساط.³ وفي نهاية مدة الإيجار يكون للمستأجر الخيار بين ثلاث بدائل:⁴

- شراء الأصل المنقول أو العقار المؤجر مع تسديد الأقساط سابقاً ويكون السعر محدد في بداية العقد؛

- تجديد عقد الإيجار؛

- إرجاع الأصل المنقول أو العقار المؤجر إلى الشركة المؤجرة.

ويعتبر هذا النوع من التمويل مثالي لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تحتاج في بداية نشاطها إلى شراء أصول ثابتة مع عدم توفر ثمنها لدى صاحب المؤسسة عادة.

✓ **التمويل بصيغة المرابحة:** وهنا يقوم أحد البنوك بشراء سلعة معينة لحساب عميل ما وفقاً للمواصفات المطلوبة مقابل ربح معين أو أجر، حيث يمكن للبنك الإسلامي أن يستفيد من هذه الصيغة في تلبية حاجيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة وأن تسديد ثمن السلعة مع هامش ربح المصرف يكون غالباً بالتقسيط، تلك الاحتياجات تختلف حسب القطاعات المختلفة منها على سبيل المثال:⁵

- القطاع التجاري: عن طريق شراء البضائع سواء من داخل الوطن أو خارجه.

- قطاع المهن الحرة: عن طريق شراء الأجهزة الطبية للأطباء، تجهيز مكاتب المحامين.

¹ ربحان الشريف، بومود إيمان، مرجع سبق ذكره، ص 05.

² عبد الغفار حنفي، "أساسيات الاستثمار والتمويل"، بدون طبعة، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000م، ص 540.

³ سليمان ناصر، عواطف محسن، "تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية"، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير حول الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل، المركز الجامعي، غرداية - الجزائر، يومي 23 - 24 فيفري 2011م، ص ص: 11 12.

⁴ سمير محمد عبد العزيز، "التأجير التمويلي"، الطبعة الأولى، مكتبة ومطبعة الإشعاع التقنية، مصر، 2001م، ص ص: 80 81.

⁵ سليمان ناصر، عواطف محسن، "تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية" مرجع سبق ذكره، ص ص: 11 12.

- القطاع الصناعي: عن طريق شراء المعدات الصناعية أو تزويد المنشآت بالمواد الأولية.

✓ **التمويل بصيغة المضاربة:** في هذه الحالة يصبح المصرف الممول وصاحب المؤسسة الصغيرة والمتوسطة شريكاً، حيث يقدم المصرف ماله وصاحب المشروع عمله وخبرته، ويكافأ صاحب المشروع على عمله بأن يحصل على نصيب من الأرباح (إن تحققت) وفق نسب محددة مسبقاً.

المطلب الثاني: عوائق ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتأهيلها في الدول النامية

رغم أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات الدول النامية إلا أنها تواجه توليفة واسعة من المشكلات والصعوبات التي تعيق ترقيتها وتأهيلها يمكن حصرها في:

(1) مشكلات إدارية: وتتمثل في:¹

✓ تعدد الجهات التي تتعامل معها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها: التأمينات الاجتماعية، الصحة، البيئة..... الخ؛

✓ مشاكل محاسبية حيث أنه غالباً ما يكون مالك المشروع غير ملم بالقواعد والإجراءات المحاسبية مما يسبب له بعض المشاكل مع الجهات السيادية؛

✓ ارتفاع معدلات الضريبة على رقم الأعمال، الدخل، الأرباح؛

✓ تداخل المسؤوليات؛

✓ مشاكل العقارات: كارتفاع أسعار الأراضي؛

✓ الصعوبات الإدارية الخاصة بالإنشاء، التسجيل، الترخيص، التشغيل، تراخيص التصدير والاستيراد؛

✓ ضعف الإدارة والتخطيط.

(2) مشكلات تسويقية: تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشكلات على مستوى الأسواق المحلية

والخارجية والتي تختلف باختلاف نوع المؤسسة وطبيعة النشاط التي تمارسه وتتمثل أهم هذه المشكلات في:

✓ تفضيل المستهلك المحلي للسلع الأجنبية المستوردة والمماثلة للسلع المحلية بدافع التقليد أو بفعل انخفاض أسعارها؛

✓ عدم الحرص على جودة المنتج مما يصعب عملية تسويقها؛²

✓ ظهور منتجات بديلة باستمرار وبأقل تكلفة؛

✓ غياب الشركات المتخصصة في التسويق؛

✓ عدم الاهتمام بدراسة السوق مما يصعب تصريف المنتجات.

(3) مشكلات تمويلية: هناك العديد من المشكلات التمويلية التي تعيق أو تحد من ترقية وتأهيل

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نذكر منها:

¹بركان دليلة، حايب سي حايب شيراز، مرجع سبق ذكره، ص 05.

²نذير عبد الرزاق، قراوي أحمد الصغير، "إعادة بناء المنهج التفكيرى لدر مالكي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى الدولي الثاني حول: تسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، يومي 12-13 أبريل 2006، ص 71.

- ✓ صعوبة الحصول على قروض بسبب:¹
- ✓ تعقد الاجراءات الخاصة بالحصول عليها؛
- ✓ فرض ضمانات تعجيزية على أصحاب المشاريع كاشتراط ضمانات عقارية أو عينية؛
- ✓ حجم القرض غير كاف لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ طول إجراءات منح القرض؛
- ✓ غياب بنوك متخصصة في عمليات الاستثمار؛²
- ✓ صعوبة الحصول على الموارد اللازمة للقيام بالمشروع، مع عدم معرفة كيفية التعامل مع البنوك والإجراءات المتبعة للحصول على القروض وكذا الجهل بالهيئات المساعدة لها؛³
- ✓ عدم وجود مؤسسات متخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.⁴
- (4) مشكلات فنية: وتتمثل في:**
- ✓ صعوبة الحصول على المعدات الإنتاجية الحديثة بسبب ضعف التمويل؛
- ✓ ضعف المستوى الفني للعمال؛
- ✓ صعوبة الحصول على رأسمال المادي والبشري نتيجة محدودية مواردها المالية مما يصعب حصولها على المعلومات والتكنولوجيا الحديثة؛
- ✓ ضعف الدراسة الفنية للمشروع وانعدام الخبرة لدى أصحاب المشاريع؛
- ✓ إهمال جانب البحث والتطوير؛
- ✓ نقص مراكز التكوين والتأهيل المتخصصة في تكوين العمال والمسيرين.
- (5) صعوبة إيجاد المكان المناسب والدائم لإقامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا طول مدة منح الأراضي المخصصة للاستثمار؛⁵**
- (6) عدم وجود هيئات حكومية تعنى بهذا القطاع وتدعمه؛**
- (7) الإجراءات الحكومية التي تقيد حركة هذه المؤسسات مما يحول دون نموها وتطورها؛**
- (8) المنافسة وخاصة في ظل الانفتاح الاقتصادي؛**
- (9) ضعف التعاون فيما بينها وبين الجامعات ومراكز الأبحاث؛**
- (10) ضعف الإمكانيات التصديرية؛**

¹ www.elbassair.net; la dat de consultation 18/03/2016; 12:30h.

² توقيع نادية، "إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية-حالة الجزائر"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001م، ص 40.

³ جالين سنبرهول، ترجمة د طيب بطرس، " منشآت الأعمال الصغيرة"، الطبعة الثانية، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة-مصر، 1998م، ص 114.

⁴ رابع خوني، رقية حساني، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها"، الطبعة الأولى، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2008م، ص 182.

⁵ رمضان النوسي، عبد السلام النويبي، "حاضنات الأعمال والمشروعات الصغرى"، الطبعة الأولى، المركز العربي لتنمية الموارد البشري، ليبيا، 2003م، ص 78.

11 مشاكل إيصال الكهرباء والمياه وارتفاع أسعارها باستمرار .

كما أن هناك من يرى أن المشاكل التي تعيق ترقية وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تصنف إلى:¹

- **مشكلات داخلية:** كنقص الخبرة، والقصور في الإدارة والأنظمة، قصور الجهود التسويقية.... الخ.
- **مشكلات خارجية:** كعدم وجود دعم حكومي كاف وهذا ما يفسر أن هناك قيود تشريعية تحد من نشاط هذه المؤسسات إضافة إلى منافسة المؤسسات الكبرى لها وعدم توفير التمويل الكافي.

المطلب الثالث: الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة في الاقتصاد العالمي بصفة عامة والاقتصاد الوطني بصفة خاصة، لأنها تشكل أحد أهم روافد العملية التنموية نتيجة لقدراتها على استغلال الطاقات والإمكانيات وتطوير الخبرات والمهارات، وبذلك فرضت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نفسها كدعم استراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وأصبحت تمارس أنشطتها داخل جميع قطاعات النشاط الاقتصادي سواءً الصناعي، التجاري، المقاولات وتكمن أهميتها في:

- المساهمة في توفير مناصب شغل جديدة وامتصاص البطالة؛²
- المساهمة في دعم الصادرات من خلال سد جزء من حالات الطلب المحلي؛
- المساهمة في الابتكار والتطوير التكنولوجي والبحث العلمي، خاصة في مجال التكنولوجيا الحديثة كالإلكترونيات الدقيقة؛
- تحقيق التنمية الإقليمية بسبب المرونة الكبيرة التي تتميز بها في اختيار أماكن توطنها.
- المساهمة في توليد القيمة المضافة وزيادة الناتج المحلي؛
- استغلال مدخرات المواطنين والاستفادة منها في الميادين الاستثمارية المختلفة بدلاً من استهلاكها؛
- الاستغلال الأمثل للمواد الأولية المتاحة محلياً لإنتاج سلع تامة الصنع تساهم في تلبية احتياجات المستهلكين، والتي يمكن أن تحل محل السلع المستوردة من الخارج وبالتالي تقليل الإصدار في النقد الأجنبي؛

- تعتبر مراكز للتدريب والإبداع والاختراع؛
- تحقيق توازن اقتصادي واجتماعي على المستوى الكلي والإقليمي؛
- رفع إنتاجية العامل وذلك من خلال تجسيد نظام رقابي فعال وباستمرار، لضمان السير الحسن للعمل؛

- ترقية التجارة الخارجية حيث تقوم هذه المؤسسات كغيرها من المؤسسات بجميع عمليات المبادلات التجارية من تصدير واستيراد؛

¹ آيت عيسى عيسى، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر آفاق و قيود"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، جامعة تيارت، الجزائر، ص 276.

² يوسف قرشي، "سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، (أطروحة دكتوراه دولة في الاقتصاد غير منشورة)، تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005م، ص 23.

- توفير متطلبات السوق من السلع والخدمات وتوفير مستلزمات المؤسسات الكبرى بالمواد الأولية؛
 - الحد من النزوح الريفي؛
 - الاستغلال الأمثل للطاقات المادية والبشرية؛
 - إحدى وسائل المشاركة الوطنية في تنمية الاقتصاد؛
 - توزيع الصناعة على المدن الصغيرة والقرى وعدم اقتصرها على المدن الكبرى؛
 - محاربة أنماط السلوك الاجتماعي غير السوي أو القضاء على بعض الآفات الاجتماعية¹؛
 - رفع مشاركة الإناث في النشاط الاقتصادي²؛
 - تطوير الصناعات التقليدية³؛
 - انخفاض تكلفة الإنتاج والتوزيع في العديد من هذه المنشآت قياساً بالمنشآت الكبرى⁴.
- كما أنها⁵:
- تشكل أرضية صلبة للاقتصاد الوطني ومواجهة المؤثرات السلبية والانتكاسات مثل التضخم والكساد، حيث أن تأثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أقل من تأثر الشركات الكبيرة، بالتقلبات الاقتصادية؛
 - تحقيق الاكتفاء الذاتي في كثير من السلع والخدمات والتقليل أو الحد من التبعية؛
 - تلبية رغبات الأفراد وتحقيق طموحاتهم ورفع مستوى المعيشة؛
 - تلعب دوراً هاماً ومهماً في التقليل من مخاطر وعواقب الهجرة من المناطق الأقل نمواً إلى المناطق الأكثر نمواً في الدولة نفسها، كما أنها أداة فعالة في تحقيق نوع من الهجرة العكسية الهادفة إلى تحقيق التنمية المتوازنة.

¹ أحمد حلمي عبد اللطيف، "الصناعات الصغيرة وأثرها في مشكلة البطالة في مصر"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، 1994م، ص 46 .

² نيفين فرج إبراهيم، "دور الصناعات الصغيرة في الاقتصاد المصري مع إشارة خاصة لدورها في تنمية محافظة المنوفية"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، كلية التجارة، جامعة المنوفية، مصر، 2000م، ص 36.

³ أشرف محمد جمعة البنان، "دور الصناعات الصغيرة في حل مشكلة البطالة في مصر"، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، مصر)، 2002م، ص 75.

⁴ عبد المطلب عبد الحميد، "اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة"، بدون طبعة، الدار الجامعية، الاسكندرية-مصر، 2009م، ص 46.

⁵ عازب الشيخ، غربي العيد، "دعم القدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري"، مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 13، جامعة الشلف، الجزائر، جانفي 2015م، ص 05.

خلاصة الفصل:

إن اختلاف مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة راجع إلى اختلاف درجة النمو من جهة واختلاف النشاط الاقتصادي المتضمن داخل هذا النوع من المؤسسات من جهة أخرى، وللحد من هذا المشكل تم الأخذ بمعايير عدد العمال، رقم الأعمال المخصص، الميزانية السنوية للمؤسسة.

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدة خصائص تميزها عن باقي المؤسسات الأخرى، فهي تتميز بصغر حجمها وسهولة إنشائها وبساطة تنظيمها وانخفاض رأس مالها، إضافة إلى الدور الاقتصادي والاجتماعي الذي تلعبه في اقتصاد الدول، كمساهمتها في توفير مناصب شغل وتحقيق رقم أعمال معتبر والمساهمة في تشكيل الناتج الداخلي الخام وخلق قيمة مضافة.

وبما أن أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تملك إمكانية تمويل مؤسساتها، وتوفير المواد الكافية لإنشائها وتطويرها، يظهر الدور الهام الذي تمارسه طرق التمويل سواءً كانت ذاتية أو بطرق رسمية أو غير رسمية لتوفير الأموال اللازمة لذلك، كما أن هذه المؤسسات تصطدم بمجموعة من العقبات التي تحد من أدائها كالصعوبات الإدارية والتمويلية وغيرها.

يمكن القول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحظى باهتمام كبير وبالغ من طرف المنظمات الدولية بصفة عامة، والدول بصفة خاصة وذلك من خلال تفعيل سياستها وتأهيلها والعمل على ترقيتها.

الفصل الثاني

ماهية حاضرات الأعمال التكنولوجية

وعلاقتها بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد الفصل

إن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة له دور مهم وكبير في التنمية الاقتصادية لدى معظم الدول، كما يمارس التقدم التكنولوجي دور كبير في تطوير هذا القطاع، مما خلق له تحديات جديدة خاصة في الدول النامية.

ورغم النتائج التي حققتها هذه النوعية من المؤسسات إلا أن الكثير منها لم يستطع الصمود في وجه المنافسة التي تشهدها أسواق التكنولوجيات الحديثة، لذلك ظهرت الحاجة إلى رعايتها ومد العون لها من خلال ابتكار الحاضرات التكنولوجية كنوع من حاضرات الأعمال التي تساعد وتحفز وتدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة تلك المبنية على أساس التكنولوجيات العالمية، وذلك من خلال مساعدتها في خفض تكاليف الإنتاج وارتفاع معدل العائد على الاستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات التي تقدم لها الخدمات من قبل الحاضرات، حيث تعد هذه الأخيرة أكثر المنظومات فاعلية ونجاحا في تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وسنتطرق في هذا الفصل إلى ماهية حاضرات الأعمال التكنولوجية مع إبراز أهم التجارب الرائدة في

حاضرات الأعمال التكنولوجية وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية حاضرات الأعمال التكنولوجية

المبحث الثاني: حاضرات الأعمال التكنولوجية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الأول: ماهية حاضنات الأعمال التكنولوجية

تعتبر الحاضنات التكنولوجية أداة هامة لدعم ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال تطوير وتنمية وتسويق منتجاتها، خاصة القائمة على المبادرات التكنولوجية الفردية، والتي تحقق معدلات نمو عالية وسريعة داخل الحاضنة من ناحية تحسين فرص النجاح في ظل المنافسة المتزايدة.

المطلب الأول: مفهوم حاضنات الأعمال التكنولوجية**أولاً: تعريف حاضنات الأعمال التكنولوجية**

التعريف الأول: هي مؤسسة تنموية تعمل على تشجيع ودعم الشباب المبادر من أصحاب الأفكار الإبداعية والذين لا يملكون الموارد المالية أو الخبرة العالية لتحقيق مشاريعهم وأفكارهم، خلال فترة حضانة يتم من خلالها تقديم مكان العمل وخدمات استشارية فنية، إدارية، إنتاجية، تسويقية، مالية، قانونية، وصولاً إلى تأسيس مؤسسة وربما بدء الإنتاج والعمل الفعلي خلال فترة زمنية محددة.¹

وتعتبر الحاضنة التكنولوجية إطار يمكن أصحاب المشاريع ورجال الأعمال من تبني الأفكار التكنولوجية المبتكرة من قبل الخبراء والمفكرين على حد سواء، إذ تقوم بأخذ الأفكار وتطويرها واستثمارها والوصول بها إلى نقطة يمكن من خلالها جذب استثمارات القطاع الخاص.

التعريف الثاني: هي مؤسسة تنموية تعمل على دعم المبادرين من أصحاب المشروعات الطموحة الذين لا تتوفر لديهم الموارد الكافية لتحقيق طموحاتهم ومساعدتهم على تأسيس هذه المشروعات، وذلك بتوفير بيئة متكاملة تقدم خدمات دعم يؤديان لتطوير هذه المشروعات وزيادة معدلات نموها وكفاءتها الاقتصادية إلى الحد الذي يضعها على بداية طريق النمو دون الحاجة إلى مساعدة خارجية.²

التعريف الثالث: تعد حاضنات الأعمال التكنولوجية من وحدات الدعم العلمي والتجديد التكنولوجي القائم على الجامعات ومراكز البحث العلمي وتهدف إلى تعظيم الاستفادة من الأبحاث والإنجازات العلمية والتكنولوجية وتجسيدها في الواقع العلمي على شكل مشروعات ناجحة، وذلك بالاعتماد على النواة الأساسية لهذه الجامعات، من ورشات بحث وأعضاء الهيئة التدريسية وكافة الباحثين في مجالات اختصاصهم.

وعليه يمكن أن تشكل مخابر البحث والتجديد التكنولوجي التابعة للجامعات الخلية الإنتاجية والتصديرية للمنتجات التكنولوجية الجديدة والمتطورة.³

التعريف الرابع: هي حاضنات تعمل تحت مظلة مركز متخصص يقام على مساحة أرض محددة، يقوم بتوفير كل أسباب وآليات العمل اللازمة للخلق والابتكار والابداع من وسائل نقل وتوطين التكنولوجيا والمختبرات العلمية اللازمة وغيرها.

¹ علي سماي، "دور الحاضنات التكنولوجية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع، جامعة المدية، الجزائر، جوان 2010م، ص 146.

² www.esyria.sy/ edeyra 2015/ index ph... dusiness; la dat de consultation 23/03/2016; 16:44h.

³ شريف غياط، محمد بوقوم، "حاضنات الأعمال التكنولوجية ودورها في تطوير الابداع و الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- حالة الجزائر"، مجلة أبحاث إدارية واقتصادية، العدد السادس، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ديسمبر 2009 ص ص: 59 60.

تتوجه خدمات هذا المركز للمبدعين من خريجي الجامعات والمعاهد العلمية، ممن تكون لديهم فكرة ما ويرغبون بإجراء بحوث بشأنها والعمل على تطويرها وصياغة برامج هندستها من تصميم المنتج والآلات اللازمة لها وفحصها.¹

التعريف الخامس: هي نوع من حاضنات الأعمال التي تهتم بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الابتكارية أو ذات الطابع التقني، تتميز بأن لها شراكة مع مخابر البحث والهيئات العلمية كالجامعات للاستفادة من وسائلها وإمكاناتها.²

إلا أنه في بعض الأحيان تنشأ هذه الحاضنات داخل الجامعات والمراكز البحثية وتستفيد من برامج البحث والتطوير القائمة بها، فهي بذلك توفر دخلاً لهذه الهيئات العلمية.

التعريف السادس: هي مجموعة من الخدمات المشتركة، وآليات المساندة والاستشارة توفرها لمرحلة محددة من الزمن مؤسسة قائمة، لها كيانها القانوني وشخصيتها الاعتبارية ولها خبراتها وعلاقاتها.³ حيث تتدرج الحاضنات التكنولوجية ضمن عدد من أشكال المؤسسات مثل مراكز الابتكار والتكنولوجيا، حدائق التكنولوجيا.

اختلف الباحثون في تحديد مفهوم حاضنات الأعمال التكنولوجية إلا أن هناك شبه إجماع: على أنها مجموعة من المؤسسات التي تعمل على احتضان الأفكار والمشاريع وتطويرها، وذلك بتقديم الدعم التقني لها والمشورة العلمية، الفنية، الإدارية، وذلك طيلة فترة الاحتضان، كما أن لها كيان قانوني. كما تعمل الحاضنات التكنولوجية على توفير جملة من الخدمات والتسهيلات للمستثمرين الصغار الذين يبادرون بإقامة مؤسسات صغيرة ومتوسطة بهدف دعمهم.

ثانياً: مواصفات حاضنات الأعمال التكنولوجية

الحاضنة التكنولوجية عبارة عن منظومة عمل متكاملة تحتوي المواصفات التالية وهي أنها:

➤ عبارة عن مكان مجهز وفقاً لنوع وطبيعة القطاع التكنولوجي للمشروعات التي سوف تتم رعايتها بالحاضنة؛

➤ فترة إقامة محددة (أقل من ثلاث سنوات) بإيجار مناسب؛

➤ حزمة متكاملة من الخدمات والدعم الفني والإداري والمالي والتسويقي للمشروعات التكنولوجية

الجديدة؛

¹www. esyria. sy / edeyralzor / index; la dat de consultation 09/03/2016; 11:00h.

² شرعة عماد الدين، " دور الحاضنات التكنولوجية في التأسيس لاقتصاد المعرفة"، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى الوطني حول: استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، الجزائر، يومي 18-19 أبريل 2012م، ص 20.

³ سعدية السعيد، "دور الحاضنات التكنولوجية في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى الوطني حول: استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، الجزائر، يومي 18-19 أبريل 2012م، ص 07.

➤ تقام هذه الحاضرات داخل أو بالاشتراك مع الجامعات ومراكز الأبحاث والتكنولوجيا للاستفادة من الورش والمعامل والباحثين الموجودين بها؛

تساعد الحاضرات التكنولوجية بعض الهيئات العلمية، خاصة المؤسسات الحكومية في جذب الاستثمارات المحلية والإقليمية وذلك عن طريق تسويق وعرض أبحاثها وأهم التطبيقات المستحدثة بها، وتركيز القيمة المضافة والأموال التي تمول وتنتج عن هذه الأبحاث في داخل إطار المنطقة أو المقاطعة التي تتبع لها.

المطلب الثاني: معايير وشروط نجاح حاضرات الأعمال التكنولوجية

أولاً: معايير نجاح حاضرات الأعمال التكنولوجية:

يقاس مدى نجاح حاضرات الأعمال التكنولوجية في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقاً لعدة معايير منها:¹

- عدد المؤسسات المتخرجة منها؛
- نسبة المؤسسات الناجحة بعد التخرج من الحاضنة؛
- المنتجات والخدمات الجديدة التي تمت تنميتها في الحاضنة؛
- تشجيع أصحاب المؤسسات وتنمية روح المخاطرة؛
- توليد عوائد مالية مقبولة لمالكها؛
- مدى توافق إحتياجات المشروع مع إمكانيات الحاضنة؛
- خطة مشروع تغطي المحاور الرئيسية للتسويق والمنافسين والتكاليف والتمويل؛
- الإستحداث أو التعقيد التكنولوجي؛
- فرص النمو وخلق فرص عمل جديدة وكثيفة ونوعية البحوث والتطوير التي يقوم بها المشروع؛
- الإلتزام وجدية فرق العمل؛
- التمويل والدعم من القطاع الخاص أو الحكومة والجهات الأخرى من أجل تسديد التزامات الحاضنة.

¹www. Sfdegypt. Org/ web/ Sfd/ incubatars; la dat de consultation 05/ 04/ 2016; 12:30h.

بالإضافة إلى:¹

➤ نسبة العوائد الضريبية للحكومة؛

➤ مقدار ما تحققه في نشر وتبني وتطوير أفكار وبراءات اختراعات الأكاديميين والباحثين.

ثانياً: شروط نجاح حاضرات الأعمال التكنولوجية

تتوقف أهداف التنمية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية على العديد من العوامل والظروف التي تساعد على تنمية روح الابداع والتجديد وثقافة التقاؤل والعمل الحر والرغبة في إحداث تنمية تكنولوجية حقيقية للمجتمع التي تعمل الحاضرات على تحقيقها من بين هذه العوامل ما يلي:

➤ وجود مؤسسات بحثية قادرة على المساهمة في النمو الاقتصادي عن طريق نقل وتوطين التكنولوجيا

الجديدة التي تؤدي إلى استحداث منتجات أو خدمات جديدة؛

➤ توافر روح الابداع و الابتكار فالتغير التكنولوجي لا يقتصر على إدخال طرق إنتاج جديدة أو

منتجات جديدة فقط ولكن يمكن أن يحدث خلال سلسلة من التحسينات والإضافات الصغيرة والكبيرة في المنتج أو الخدمة الحالية؛

➤ نشر ثقافة العمل الحر فتتمية المشروعات الصغيرة لا يمكن أن تزدهر إلا في مجتمع تتوفر فيه

الريادة وحب العمل؛

➤ وجود رجال الأعمال من أصحاب المواهب الإدارية الخاصة المستعدين للمخاطرة وتبني أفكار

جديدة؛

➤ التوسع في إقامة حاضرات الأعمال والمشروعات التكنولوجية والمؤسسات المشابهة الداعمة

للمشروعات الجديدة الناشئة مثل: الحقائق، مدن العلوم والتكنولوجيا؛

➤ تشجيع ودعم أنظمة التمويل خارج نظام القروض المصرفية بهدف دعم وتطوير القدرة التمويلية من

جهة، وفتح مداخل جديدة للتمويل أمام الصناعات الصغيرة والمتوسطة مثل: مشروعات شركات توظيف

الأموال وشركات رأس المال المخاطر وشركات التأجير والبنوك الإسلامية؛

➤ جعل الحاضرات محل شراكة بين مؤسسات الدولة ومؤسسات القطاع الخاص، على اعتبار أن الدعم

المادي والمعنوي يصبح أيسر وأكثر فعالية؛

➤ إعداد برامج ترويجية وتدريبية للمؤسسات المحتضنة لتطوير المهارات الريادية لدى أصحابها،

وخاصة أولئك الذين يمتلكون المعرفة والقدرة والإمكانات لكن تنقصهم روح المغامرة وحب المبادرة في

العمل؛

¹ محمد بن بوزيان، الطاهر زباني، " دور تكنولوجيا الحاضرات في تطوير المؤسسات: الصغيرة والمتوسطة"، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسين بن بوعلي بالشلف، الجزائر، يومي 17-18 أبريل 2006م، ص 531.

- تركيز خدمات الحاضنات على الاحتياجات العلمية المحددة.¹
- بالإضافة إلى:²
- القيام بدراسات قبل الشروع بأي مشروع وملاحظة إمكانية تطبيقه؛
- اشراك القطاع الخاص في الاستثمارات الجديدة؛
- استحداث وتطوير التشريعات والأنظمة التي تحكم تعاون القطاعين العام والخاص؛
- اختيار مكان جيد وقريب من المراكز الجامعية والمعاهد؛
- إقامة تحالفات بين الجهات المعنية والتجديد التكنولوجي على الصعيد الإقليمي، لتوفير الموارد اللازمة واستغلال المزايا والبنى التحتية المتوفرة في البلدان المتجاورة.
- كما يمكن إضافة:³

- تحديد المؤسسات التي يتم استضافتها وذلك تبعاً لمعايير القبول سواء كانت مالية أو فنية؛
- اختيار وتحديد نوع الخدمات الإدارية التي سوف يتم تقديمها من الحاضنة، بالإضافة إلى الخدمات التي يمكن أن تحصل عليها من بعض الجهات الخارجية مثل: مكاتب المحاسبة، مكاتب المحاماة، مراكز تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تلعب دوراً هاماً في هذا الصدد؛
- تنمية ظروف بيئية مناسبة لتنمية وتطوير المؤسسات، حيث أن الحاضنة تعتبر تنظيمياً يسمح باكتساب الخبرات وتبادل المنافع بين المؤسسات الناشئة.

المطلب الثالث: أهداف حاضنات الأعمال التكنولوجية وأهميتها

أولاً: أهداف حاضنات الأعمال التكنولوجية

- من المؤكد أن للحاضنات التكنولوجية أغراض وأهداف نذكر منها:⁴
- تنمية الطاقة البشرية المبدعة والخلاقة وكذا التعريف بالمفاهيم الجديدة المتعلقة بها؛
- المساعدة في وضع خطة للمشروع أو الشركة؛
- تقديم مشورة فنية من خلال وصف المنتج الذي تنوي تصنيعه وفقاً للمعايير والمواصفات المحلية أو الدولية؛
- تقديم مشورة فنية، قانونية لتأسيس شركة وتسجيلها رسمياً لدى الجهات والدوائر المختصة؛
- تقديم مشورة إدارية وهذا فيما يتعلق ببيئة الشركة الناشئة وإجراءاتها الإدارية؛
- المساعدة في إقامة الصلة المناسبة وحسب المشروع، بين المحتضن والورشات الفنية في الأسواق والشركات الصناعية التي تساعد على تنفيذ منتج أو تصنيع نماذج منه أو حتى تبنيه وتصنيعه بالكامل؛

¹ علي سماي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 147 149.

² محمد بن بوزيان، الطاهر زياتي، مرجع سبق ذكره، ص 531.

³ محمد هيكل، "مهارات إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة"، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة - مصر، 2002م، ص 197.

⁴ علي سماي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 148 149.

إقامة دورات تأهيل فنية وإدارية مكثفة للشركات المحتضنة وذلك بمساعدة خبراء أجانب عن طريق المنظمات الدولية؛

➤ مساعدة المقيم في الحاضنة على مسار السوق المحلية وربما الخارجية لتسويق منتجاته، وكذا مساعدته في تأمين المواد الأولية اللازمة، والمشاركة في المعارض المحلية والدولية لعرض منتجاته؛

➤ يمكن للحاضنة أن تنشأ صندوق مالي لتقديم التمويل قصير الأجل للمحتضن؛

➤ إعداد مشورة مالية وذلك من أجل تنظيم حسابات المشروع؛

➤ الاستفادة من صلات الحاضنة مع اتحاد الحاضنات في عدد من الدول السباقة في هذا المجال

لمساعدة المحتضن في الحصول على معلومات علمية، فنية، صناعية من تلك الحاضنات وحسب الحاجة؛

➤ تقديم مساعدات بالاتصال بالمؤسسات المالية مع تقديم توصيات حول نجاعة المشاريع المقترحة،

وكذلك تقديم المقترحات حول مبالغ التمويل اللازمة؛

➤ المساعدة في إقامة الصلة المناسبة وحسب المشروع بين المحتضن والجهات العلمية، لاستخدام

المخابر والتجهيزات ولمساعدته في الحصول على الاستشارة العلمية والفنية المطلوبة مجانا كانت أو لقاء

أجر زهيد؛

➤ تهدف الحاضنات التكنولوجية أساسا إلى تسويق العلم والتكنولوجيا من خلال التعاقدات والاتفاقات

التي تتم بين مجتمع المال وتطبيقات البحث العلمي؛

كما أنها تهدف إلى:¹

➤ تقليص الخطر وأسباب الفشل للمشروعات؛

➤ نشر ثقافة تقاسم الخطر والعمل الجماعي واقتسام المعلومات.

ثانياً : أهمية حاضنات الأعمال التكنولوجية

لحاضنات الأعمال التكنولوجية دور كبير في تنمية الاقتصاد يتلخص فيما يلي:²

➤ تسويق ونقل التكنولوجيا لارتباطها بمؤسسات البحث والتعليم مثل الجامعات وبعض قواعد

التكنولوجيا؛

➤ دعم ورعاية وتفعيل نتائج البحوث التكنولوجية وتحويلها إلى مشروعات صغيرة، فهي بهذا أداة فعالة

من أدوات التنمية والتطوير التكنولوجي؛

➤ تحصين الصناعة المحلية من التراجع ودعم قدرتها التنافسية؛

➤ حشد القدرات العلمية والتكنولوجية لخدمة الصناعات وتطويرها؛

¹ محمد بن بوزيان، الطاهرزياني، مرجع سبق ذكره، 31.

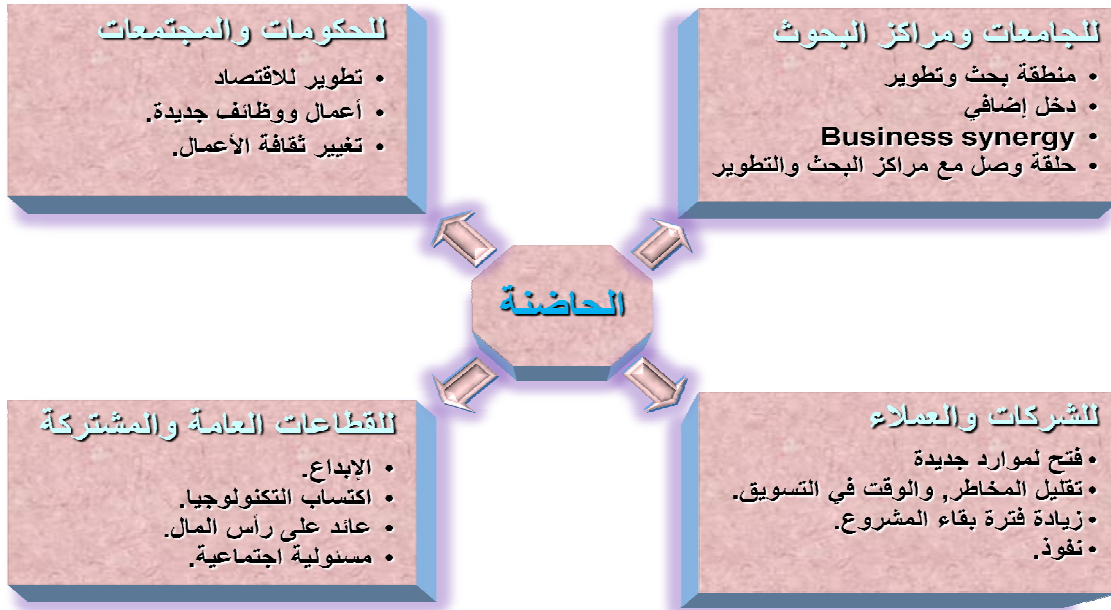
² عبد الرحيم ليلي، لدرع خديجة، " حاضنات الأعمال التكنولوجية كآلية لدعم الابداع في المؤسسات الصغيرة الرائدة "، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى الدولي حول: الابداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة دراسة وتحليل تجارب وطنية ودولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، الجزائر، يومي 18-19 ماي 2011م، ص 06.

- خلق تواصل بين الجامعات ومراكز التدريب ومراكز البحث العلمي ومختلف الأنشطة الاقتصادية التي تساعد في تسويق الاختراعات وتسويقها للمستثمرين، كما تتيح لطلاب الدراسات العليا والباحثين استخدام أمثل لكفاءتهم وقدراتهم وتشجيع مبادراتهم؛
- ينظر إلى حاضرات الأعمال التكنولوجية من حيث دورها الاقتصادي والاجتماعي، والذي يكمن في مواجهة المشاكل الاجتماعية كالبطالة والفقر والتفكك الاجتماعي وغيرها من المشاكل والسلوكيات الاجتماعية المنحرفة؛
- تطوير القدرات التكنولوجية المحلية ذات الأهمية الكبيرة في التنمية الاقتصادية من خلال المساهمة في تسهيل الحصول على التكنولوجيا وتحويل الأبحاث الناجحة إلى فرص تسويقية؛¹
- تقديم المشورة في الإدارة والتخطيط والتدريب والتسويق وتقديم الدعم الفني من خلال باحثين وتقنيين وأدوات تقنية مساعدة كما تسهل هذه الحاضرات الحصول على التمويل اللازم؛
- كما تعمل الحاضرات التكنولوجية:²
- كرابط بين الهيئات العلمية (الجامعات ومراكز البحث) والمؤسسات الاقتصادية؛
- تساهم في التنمية الإقليمية كونها تشكل شبكة شراكة محلية وإقليمية تخدم توجهات الإقليم؛
- تكوين شبكة شراكة بين جميع الأطراف الفاعلين بالقطاع: المؤسسات المحتضنة، المؤسسات المتخرجة من الحاضنة، الخبراء والهيئات العلمية، الأعراف الاقتصادية.
- يمكن أن نلخص أهمية الحاضرات التكنولوجية في توطيد علاقات التعاون بين مختلف الأطراف المعنية (الجامعات ومراكز البحوث، الحكومات والمجتمعات، الشركات والعملاء، القطاعات العامة والمشاركة) من خلال الشكل التالي:

¹أقدي عبد المجيد، "دور الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مواجهة التحديات"، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى الوطني الأول حول: فرص الاستثمار بولاية غرداية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -الواقع والتحديات-، يومي 02-03 مارس 2006م، ص 06.

²شريعة عماد الدين، مرجع سبق ذكره، ص 09.

الشكل رقم (02-01): أهمية حاضنات الأعمال التكنولوجية



المصدر: خالد رجم، دادن عبد الغنى، "عرض مفاهيم عامة حاضنات الأعمال وتجارب عالمية"، ورقة بحثية قدمت في إطار المؤتمر العلمي الدولي حول لستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، يومي 18 و 19 أبريل 2012م، ص 03.

مما سبق يمكن القول أن حاضنات الأعمال التكنولوجية تلعب دوراً هاماً في العديد من المسارات التنموية الاقتصادية والاجتماعية فهي تمثل النواة الأساسية لترجمة الإنجاز العلمي والإبداع البشري إلى مشروعات عمل جادة ومنتجة، كما أنها آلية لخلق فرص العمل.

المبحث الثاني: حاضنات الأعمال التكنولوجية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الأول: خدمات حاضنات الأعمال التكنولوجية وعلاقتها بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أولاً: الخدمات والنشاطات التي تقدمها حاضنات الأعمال التكنولوجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتضمن عملية الاحتضان توليفة متكاملة وشاملة لكافة أنواع الدعم والمساندة التي تتطلبها المشاريع والأفكار الابداعية الجديدة التي ترتبط مباشرة بتقليل الصعوبات والعقوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مرحلة الانطلاق وتتمثل في:¹

➤ خدمات إدارية: تسهيل الإجراءات القانونية لإقامة الشركات، الخدمات المحاسبية، إعداد الفواتير، تأجير المعدات؛

➤ خدمات سكرتارية: معالجة النصوص، واجبات موظف الاستقبال، الفاكس، استقبال وتنظيم المراسلات والمكالمات الهاتفية؛

➤ خدمات متخصصة استشارات تطوير المنتجات، التعبئة والتغليف، التسعيرة وإدارة المنتج؛

➤ خدمات تمويلية: المساعدة في الحصول على التمويل من خلال شركات التمويل أو البرامج الحكومية لتمويل المشروعات الخاصة؛

➤ خدمات عامة: الأمن، مواقع التدريب؛²

➤ خدمات شخصية: تقديم النصح والمعونة السريعة والمباشرة؛

كما أنها تقوم ب:³

➤ إقامة برامج ومحاضرات وندوات تدريبية؛

➤ صناعة رواد الأعمال؛

➤ برامج أساسيات عمل الشركات والسوق مع شبكات خدمات خارجية وداخلية لتسريع الأعمال؛

➤ الارتقاء بقدرات الشباب والشابات داخل الحاضنة لبلوغ النجاح والتميز؛

➤ الدعم الفني والاستشاري لمساعدة الشباب على تنفيذ مشاريعهم؛

➤ دورات تدريبية مكثفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحتضنة حول بعض القضايا ذات العلاقة

بنجاح المشروع؛

➤ تقديم استشارات مالية كوضع الموازنات التقديرية، ومستلزمات التمويل اللازمة لبدء الإنتاج وتوفير

السيولة المالية وتواريخ الحاجة إلى مبالغ الاستثمار ووضع موازنات الإنفاق، وتنظيم القروض وطرق تسديده وغيرها فيما يتعلق بالجوانب المالية؛

¹ شرعة عماد الدين، مرجع سبق ذكره، ص 09.

² <http://www.pisneeringteam.com/new/02business.html>; la dat de consultation 09/03/2016 ;

09:00h.

³ عبد الرحيم ليلي، لدرع خديجة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 05 06.

➤ نقل التكنولوجيا إلى الجامعات المحلية والعالمية، ومراكز البحث والتطوير والمدن الصناعية والتجمعات الصناعية والبلديات وغرف التجارة والصناعة والبنوك وشركات التأمين وغيرها من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يمكن الاستفادة من مواردها والمعلومات التي تتوفر لديها في عملية بناء مشاريع ناجحة.

ثانياً: علاقة حاضنات الأعمال التكنولوجية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن قيام الشركات الصغيرة والمتوسطة المبنية على التكنولوجيا الحديثة غير ممكن دون وجود بيئة أعمال مناسبة تسهل بل تشجع قيامها، فالقوانين اللازمة لذلك والمؤسسات المساعدة مثل حاضنات التكنولوجيا وحدائق التكنولوجيا ومراكز المعلومات، والتعليم اللازم الذي يجمع بين الاقتصاد وإدارة التكنولوجيا وغيرها من الأمور تشكل متطلبات أساسية لنقل التكنولوجيا.

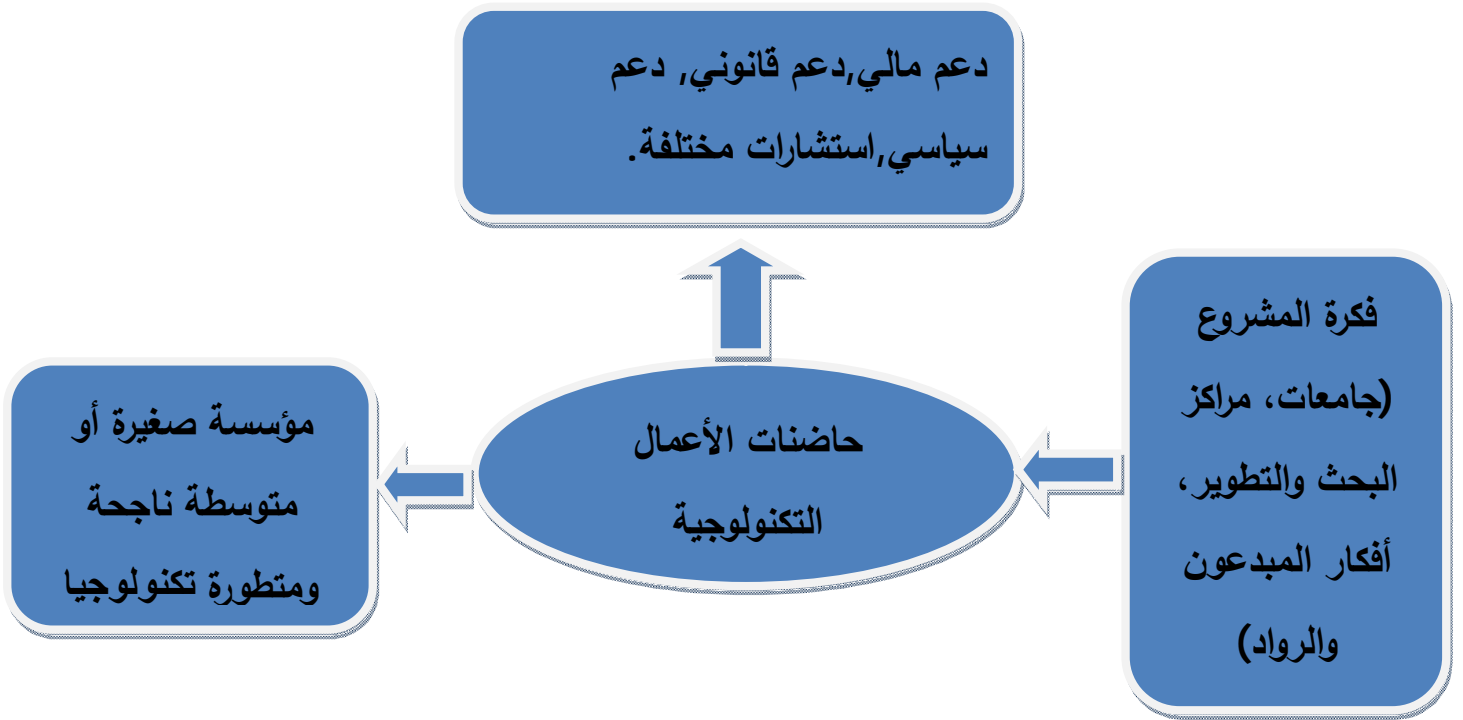
تتميز المشروعات الصغيرة التي تقبلها الحاضنة التكنولوجية بمستوى تكنولوجي عال ومتقدم، مع استثمار تصميمات متقدمة لمنتجات جديدة غير تقليدية مع امتلاكها لمعدات وأجهزة متقدمة.

تؤكد معظم الدراسات التي تناولت هذا النوع من الحاضنات إلى أهمية دورها في تنمية الموارد البشرية سواء من حيث التدريب والتأهيل لتأسيس مشروعات صغيرة ومتوسطة وإدارتها وتنميتها خلال فترة تواجدها بالحاضنة أو من خلال تحفيز هذه الموارد على العمل المنتج والمجدي اقتصادياً.

إن الحاضنات التكنولوجية تقوم بدعم الشركات الجديدة والمشاريع الصغيرة والفتية، وذلك بإعطاء فرصة لتطوير القدرات والإمكانيات التكنولوجية المبتكرة، كما تقوم بإنشاء مؤسسات جديدة لتسويق بعض هذه الأفكار.¹

¹ عبد الرحيم ليلي، لدرع خديجة، مرجع سبق ذكره، ص 07.

الشكل رقم (02-02): علاقة الحاضنات التكنولوجية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة



المصدر: من إعداد الطالبتين

المطلب الثاني: التنمية التكنولوجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الحاضنات التكنولوجية

أولاً: المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتنمية التكنولوجية

تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم آليات التطور التكنولوجي، من حيث قدرتها الفائقة على تطوير وتحديث عمليات الإنتاج بشكل أسرع، وبتكلفة أقل كثيراً عن الشركات الضخمة ذات الاستثمارات العالية، حيث توفر الكثير من المشروعات الصغيرة والمتوسطة آلية العمل في مجموعات مترابطة ومتكاملة، وهذا ما يحقق أعلى فائدة من الإمكانيات المتاحة في كل مشروع، كما توفر هذه المشروعات فرص التكامل مع الصناعات الكبيرة فيما يطلق عليه الصناعات المغذية، والتي تعمل على إمداد هذه الصناعات الكبيرة بما تحتاج إليه وبشكل يسمح بالتواجد في معظم المجالات، خاصة مجالات المنتجات المتطورة تكنولوجياً وصناعياً كما تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تنشيط الخامات المحلية والمنتجات الثانوية، وإعادة استخدام الكثير من بواقي عمليات الإنتاج، كما تساهم في تطوير استخدام التكنولوجيات المحلية ورفع مستواها عبر الاحتكاك بالأسواق الخارجية، فهي بذلك تحافظ على الهوية المحلية في تنشيط ودعم الصناعات والمشروعات ذات الطبيعة المرتبطة بالبيئة المحلية.

حيث تم استثمار مبلغ يزيد عن 11 مليار دولار أمريكي في إقامة شركات جديدة، 80% منها في قطاع المعلومات وخلال الثلاثة أعوام ما بين 1998م و2000م بلغ معدل خلق الشركات في الولايات

المتحدة حوالي مليون شركة سنوياً، شارك في تمويل 30 ألف شركة مقامة على أبحاث تطبيقية أو اختراعات أو إبداع تكنولوجي حوالي 250 ألف مستثمر وممول معظمهم من فئة رجال الأعمال.¹

ثانياً: التنمية التكنولوجية من خلال الحاضرات

ترتكز الحاضرات التكنولوجية على رعاية وتنمية الأفكار الإبداعية والأبحاث التطبيقية، والعمل على تحويلها من مرحلة البحث والتطوير إلى مرحلة التنفيذ من خلال إقامة المشروع، حيث أن إقامة هذا النوع من الحاضرات المتخصصة في قطاعات محددة، تعمل على تسهيل نقل وتوطين التكنولوجيا الحديثة والمتطورة والتركيز على تنمية تكنولوجيات هذه القطاعات.²

فعملية التنمية التكنولوجية تتطلب إنشاء وإدارة وحدات الإنتاج والخدمات الحديثة المتطورة والتي يمكن أن تتم من خلال احتماليين:³

✓ استيراد هذه التكنولوجيات من الخارج؛

✓ توليد هذه التكنولوجيات محلياً، عن طريق مراكز البحث والتطوير التكنولوجي الوطني والحاضرات التكنولوجية.

فيما يتعلق بعملية استيراد التكنولوجيات يجب لفت الأنظار إلى بعض الممارسات التي يمكن أن تظهر خلال عمليات الترخيص بنقل التكنولوجيا، وأهمها:

➤ تقديم التكنولوجيا في هيئة حزمة متكاملة وإقامة الصناعة بطريقة تسليم المفتاح بما ينطوي عليه قيام المورد بكل عمليات التصميم للمنشآت والإشراف على تنفيذها، إضافة إلى مستلزمات التكنولوجيا المنقولة، من معدات وآلات ومعلومات المعرفة الفنية والأسرار الصناعية حتى نقطة التشغيل الكامل؛

➤ فرض شراء المواد الوسيطة اللازمة للإنتاج من الشركة صاحبة التكنولوجيا المنقولة، أو فرض موردين آخرين مما يسفر عن تقييد حرية الشركة الوطنية في شراء هذه المواد، وربما غيرها من المستلزمات من السوق العالمية، أو السوق المحلية، إلا أن الظاهرة المنتشرة في البلدان النامية، هي تحول موردي التكنولوجيا إلى بائعين للمواد الوسيطة اللازمة في المقام الأول، مع إبداء الاستعداد لتقديم المعرفة الفنية اللازمة لتحويل المواد الوسيطة إلى منتجات نهائية، مقابل ثمن زهيد أو دون مقابل على الإطلاق كوسيلة لترويج مبيعاتهم من المواد الوسيطة، أو لأن هذه المعرفة الفنية قد باتت متخلفة في مستواها التكنولوجي ولم تعد لها قيمة حقيقية في الإنتاج التنافسي العالمي؛

➤ اشتراط قيام الشركة الناقلة بتوريد أجهزة الإنتاج وإقامة خطوط الإنتاج بمعرفتها حتى ولو كانت هذه الأخيرة من النوع متعدد الأغراض والاستخدامات، أو اشتراط الموردين والمتعاقدين الفرعيين الذين يقومون بذلك التوريد؛

¹ علي سماي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 149 152.

² سعدية السعيد، مرجع سبق ذكره، ص ص: 06.

³ علي سماي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 149 150.

- اقتصار المعلومات المنقولة على الجوانب الفنية والعملية التي تخص التشغيل بشكل مباشر، دون الكشف عن المعلومات العلمية التي تمثل القيمة الكامنة والعمق الحقيقي للتكنولوجيا، والتي تمكن الطرف المستقبل من استيعاب التكنولوجيا وهضمها؛
 - المغالاة في تقدير أثمان المواد الوسيطة التي يوردها الطرف الناقل أو التي يحتكر حقوق توريدها؛
 - توريد تكنولوجيا في حالة عدم تقادم أو بعد أن تكون قد أصبحت متخلفة بالفعل ولم يعد يستخدمها الطرف الناقل في بلده؛
 - اشتراط نقل أية تحسينات يتوصل إليها الجانب المستقبل إلى الطرف المورد دون وجود شرط مماثل في الاتجاه المعاكس؛
 - فرض قيود على أنشطة البحث والتطوير المحلي لدى الطرف المستقبل للتكنولوجيا بما يمنع من تطورها وإدخال تعديلات عليها؛
 - استخدام سلاح مواصفات الجودة على النحو الذي يمنع من استرداد المواد الخام والوسيطة وغيرها من المنتجات من غير الشركة الناقلة للتكنولوجيا؛
- أما فيما يتعلق بعملية توليد وتنمية التكنولوجيا محليا، فإن هذا الموضوع يتطلب وجود العديد من العوامل والظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تساعد على تنمية روح الإبداع والرغبة في إحداث تنمية تكنولوجية حقيقية للمجتمع، والتي تعمل الحاضرات بوجه عام على تنميتها.

المطلب الثالث: نماذج عن حاضرات الأعمال التكنولوجية

من بين الحاضرات التكنولوجية الناجحة في العالم نذكر:¹

أولاً: حاضرات داخل الجامعات

أحد أمثلة التعاون بين الجامعة وعالم الأعمال هي حاضنة UBCResearch Enterprises والتي تقع داخل جامعة (Universiti of BritishColumbia)، حيث تقوم الجامعة بتمويل جميع الأنشطة الخاصة بإدارة تسويق الاختراعات والابتكارات، وكذلك تسويق الأبحاث الجديدة في الصناعة، بالإضافة إلى ذلك فإن هذه الحاضنة تقوم بدور الحاضنة التكنولوجية بدون حوائط حيث تقدم الاستشارات والدعم للمشروعات الجديدة التي تنطلق من الجامعة وتبحث عن الأسواق ورجال الأعمال والجهات التمويلية. وتظهر هذه الجامعة مدى ارتباطها وتشجيعها لإقامة شركات جديدة تكنولوجية، في أنها تشارك في رأس مال الشركات التي تقام داخل هذه الحاضرات، وذلك من خلال استثمار الجامعة في إقامة شركة رأس مال مخاطر متخصصة تقوم بتمويل الأفكار التكنولوجية الجيدة للطلاب والباحثين في الجامعة.

¹Site.iugaza.edu.ps/.../ La dat de consultation 09/04/2016; 12:00h.

ثانيًا : حاضنات داخل مراكز وأبحاث علمية

وكمثال نذكر حاضنة مشروعات التكنولوجيات الحيوية التي توجد داخل معهد متيشجان للتكنولوجيا الحيوية "ل" Bio Business Incubator of Michigan وهي حاضنة تكنولوجية متطورة تابعة لهذا المعهد العلمي، تقوم بتنفيذ وتسويق المشروعات الناتجة عن برامج البحث العلمي بالمعهد.

ثالثاً : حاضنات تكنولوجية تعمل لصالح شركات كبيرة:

على سبيل المثال، نذكر الحاضنة التكنولوجية Biotechcity Quebec Biotechnology Innovation Center التي تقع في قلب ما يطلق عليه مدينة التكنولوجيا الحيوية في مقاطعة كيبك الكندية، تخرج من هذه الحاضنة عدد من الشركات التي تعمل لصالح شركات كبرى متخصصة في هذا المجال، وعلى رأس هذه الشركات تأتي الشركة التي بدأت أعمالها في الحاضنة عام 1999م بثلاثة موظفين فقط، ووصل هذا العدد في نهاية عام 2002م إلى 50 متخصصا في التكنولوجيا الحيوية، وقد تخرجت الشركة من الحاضنة وانتقلت إلى مدينة التكنولوجيا الحيوية، حيث حصلت على موقع إداري بمساحة 20 ألف قدم مربع.

رابعاً : حاضنات تكنولوجية تتبع مؤسسة كبرى

قام قسم تسويق الأبحاث في وكالة الفضاء الأمريكية NASA بوضع عدة برامج لتطوير البحث عن أفكار تكنولوجية جديدة، واحتضان أصحاب الأفكار ذات الصلة بعلوم وأبحاث الفضاء، وتسويق التكنولوجيات الجديدة التي تم تطويرها بمعرفة برامج وكالة الفضاء وقد قام هذا القسم بوضع عدة مبادرات نذكر منها المركز التكنولوجي، وهو عبارة عن حاضنة تكنولوجية متطورة تهدف إلى احتضان المشروعات التي تقوم على تسويق التكنولوجيات الجديدة التي تم تطويرها من خلال الوكالة، بالإضافة إلى عدد من المراكز التكنولوجية الجديدة التي تعمل كحاضنات تكنولوجية، حيث تقوم NASA بتوفير عدد من الخبراء العاملين في الوكالة لمساعدة أصحاب المشروعات الجديدة في وضع وتنفيذ خطة المشروع واستراتيجية التسويق.

ونذكر من بين هذه الحاضنات: Ames technology commercialization Center ATCC وهي أولحاضنة تقيمها وكالة ناسا في بداية التسعينيات في مركز الأبحاث بمدينة كاليفورنيا الأمريكية، والتي استطاعت في خلال الثلاث سنوات الأولى من افتتاحها أن تساعد في خلق 25 شركة جديدة، قدمت 127 فرصة عمل دائمة باستثمارات بلغت حوالى 45 مليون دولار أمريكي.

خامساً : حاضنات تكنولوجية خاصة

بعض الحاضنات التكنولوجية تتبع شركات أو مؤسسات خاصة تهدف للربح وتدمج مبدأ الاستثمار والتنمية التكنولوجية، ونذكر منها مثالا بالحاضنة التكنولوجية اليونانية، وهي حاضنة قطاع خاص متخصصة في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تهدف إلى استقطاب الشركات التكنولوجية العالمية إلى منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط ومنطقة البلقان، من خلال توفير البنية الأساسية للمشروعات والخدمات

التي تعطي قيمة مضافة للشركات المشتركة، لذلك فقد أقامت هذه الحاضرة شركة متخصصة للتمويل من خلال رأس مال المشارك، هذه الشركة تعمل على تمويل المشروعات الملتحقة بالحاضرة ومساعدتها في الانتقال من أجل البدء في أولى مراحل التوسع المالي، وزيادة رأس المال من خلال الاكتتاب، كما تتخصص الحاضرة في مجالات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات.¹

سادساً: حاضرة النجاح الفلسطينية للأعمال والتكنولوجيا

تأسست هذه الحاضرة في جامعة النجاح الوطنية في فلسطين، على ضوء مشروع حاضرات الأعمال والتكنولوجيا، منطلقة من فلسفة أساسية مفادها: "أن الحاضرة مشروع اقتصادي ناجح"، حيث تتميز هذه الحاضرة بتعدد الجهات التي ساهمت في إنشائها وهي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، صندوق الأمم المتحدة للمرأة، وغيرها من المؤسسات الإقليمية والمحلية.²

وتتمثل آلياتها في:

- وضع برامج تدريب واستشارات مالية وقانونية مساندة وعملية؛
- انتقاء رياديين يرغبون بتأسيس مشاريع خاصة بهم وبدأ العمل؛
- وضع خطط مفصلة للتمويل والاستثمارات، وبرامج السيولة والإنتاج والتسويق، وكل ما يتعلق بمسيرة الشركة حتى الانطلاق.
- حيث أن هذه الحاضرة تهدف إلى:
- بناء اقتصاد فلسطيني قوي قائم ومعتمد على أسس ودراسات علمية معتمدة على معطيات عملية؛
- المساعدة في نقل وتوطين التكنولوجيا التطبيقية المستوردة واستخدامها لبناء الاقتصاد.
- أما الخدمات التي تقدمها فتتمثل في:
- خدمات استشارية؛
- ربط المؤسسات المحتضنة بالقطاعات الصناعية والتجارية في الدول الصناعية المتقدمة؛
- تنفيذ دورات تدريبية مكثفة للمؤسسات المحتضنة حول القضايا المتعلقة بنجاح المشاريع القائمة في المجتمع الفلسطيني.
- المجموعة الأردنية التكنولوجية:

تأسست عام 1988م تهدف دائما إلى البحث عن المبدعين والرياديين، وتقوم بتقديم أفكارهم بالاعتماد على مواصفات ومعايير معينة بحيث تعتقد إدارة المجموعة بأنها تشكل فرصة متاحة اقتصادياً، مع إمكانية إدارة مخاطرها، ثم تقوم بالاستثمار لهذه الأفكار من خلال رأسمال المخاطر، وتساعد المبدعين من خلال

¹ www.aleqt.com/2006/07/06/article_5736.html; la date de consultation 09/03/2016; 12:00h.

² www.arab-api.org/training/pograms/1/2015/248_p15015-3.pdf; la date de consultation 09/03/2016; 09:00h.

توفير العديد من الخدمات، وبهذا فإن المجموعة الأردنية للتكنولوجيا تستثمر أموالها في مشاريع ريادية بهدف خلق شركات تكنولوجية في المملكة الأردنية الهاشمية.¹

الخدمات التي تقدمها المجموعة الأردنية للتكنولوجيا:²

- انتقاء أعضاء فريق العمل في المشروع، مع تحديد خطط العمل والأهداف والأعمال المطلوبة؛
- متابعة أداء الشركة للمشروع الريادي؛
- الأعمال المحاسبية للمشروع؛
- صياغة وتحديد التعليمات الإدارية؛
- المساعدة في كتابة وإعداد النشرات التسويقية والتعريفية؛
- تقديم الاستشارات القانونية على الاتفاقيات وقوانين العمل والضمان الاجتماعي والضرائب والملكية الفكرية؛

- تسويق المنتجات والخدمات الجديدة؛
- الاستشارات المالية والإدارية؛
- مساندة الشركات في متابعة الأمور والإجراءات الرسمية لدى الجهات المعنية؛
- توفير خدمات السكرتارية؛
- مساندة وتطوير أعمال الشركات؛
- شراء الأجهزة والمعدات اللازمة للعمل.

¹ محمد حسين الوادي، "دور حاضرات الأعمال التكنولوجية في التنمية الاقتصادية مع الإشارة للتجربة الأردنية"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، جوان 2010م، ص: 14 15.

² محمد حسين الوادي، مرجع سبق ذكره، ص: 15 16.

خلاصة الفصل

إن قيام الشركات الصغيرة والمتوسطة المبنية على التكنولوجيا الحديثة لا يكون دون وجود بيئة أعمال مناسبة تسهل وتشجع قيامها، فالقوانين اللازمة لذلك والمؤسسات المساعدة مثل حاضرات التكنولوجيا وحدائق لتكنولوجيا ومراكز المعلومات والتعليم اللازم الذي يجمع بين الاقتصاد وإدارة التكنولوجي وغيرها من الأمور تشكل متطلبات أساسية لنقل التكنولوجيا.

كما يجب أن تتميز المشروعات الصغيرة التي تقبلها هذه الحاضرات بمستوى تكنولوجي عال ومتقدم مع استثمار تصميمات متقدمة لمنتجات جديدة غير تقليديه مع امتلاكها لمعدات وأجهزة متقدمة.

كما تؤكد لنا معظم الدراسات التي تناولت هذا النوع من الحاضرات إلى أن لها أهمية بالغة في تنمية الموارد البشرية سواءً من حيث التدريب والتأهيل لتأسيس مشروعات صغيرة ومتوسطة، إدراكها وتنميتها خلال فترة تواجدها بالحاضنة أو من خلال تحفيز هذه الموارد على العمل المنتج والمجدي اقتصادياً.

إن الحاضرات التكنولوجية تعمل على دعم الشركات الجديدة والمشاريع الصغيرة والفتية وذلك بإعطاء فرصة لتطوير القدرات والإمكانات التكنولوجية المبتكرة، كذلك تقوم بإنشاء مؤسسات جديدة لتسويق بعض هذه الأفكار.

الفصل الثالث:

مبادئ الأعمال التجارية للمباريات الاستشارية كآلية مرافقة

للرؤساء الصنيرة والمتوسطة في الجزائر

تمهيد الفصل:

تولي الجزائر عناية فائقة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة وأنها عاشت في العقدين الأخيرين أزمات متعددة: سياسية، اقتصادية، مالية، اجتماعية هذه الأزمات كانت لها تأثير مباشراً على القدرة الشرائية التي شهدت انخفاضاً كبيراً، وارتفاعاً محسوساً في معدلات البطالة، ما ساهم في ارتفاع معدلات الفقر وانتشار العنف والآفات الاجتماعية.

ورغم أن هذه المؤسسات تمثل أهم المحركات الرائدة في مجال التنمية، غير أنها تتسم بالهشاشة في مواجهة المنافسة المحلية بشكل خاص والمنافسة الدولية بشكل عام، وهو ما جعلها في حاجة لمجموعة من أنظمة الدعم ولعل أبرزها حاضنات الأعمال التكنولوجية، التي تبرز كأحد المداخل المطلوبة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل العولمة وفي ظل التغيرات الاقتصادية السريعة، فهي تمثل ضرورة ملحة وتساوي في قيمتها الدور الاقتصادي والاجتماعي والتقني الذي تلعبه هذه المؤسسات في التنمية.

لذا سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مع تحديد أهميتها وكذا المشاكل والمعوقات التي تواجهها، وكذا شروط نجاح الحاضنات التكنولوجية في الجزائر وأهم سبلها في ترقية وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية كما وسنتطرق إلى الحظيرة التكنولوجية بورقلة كنموذج للحاضنات التكنولوجية بالجزائر وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المبحث الثاني: واقع حاضنات الأعمال التكنولوجية في الجزائر

المبحث الثالث: الحاضنة التكنولوجية بورقلة

المبحث الأول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

إن الجزائر ومنذ الثمانينات خاضت إصلاحات هيكلية كبيرة، انتقلت من خلالها تدريجيا من اقتصاد مركزي مخطط يعتمد على الأموال والممتلكات العمومية إلى اقتصاد يعتمد على قوى السوق، وقد مكنت هذه الإصلاحات من إعادة الاعتبار إلى القطاع الخاص، حتى يلعب الدور المنوط به والذي يساهم في تحقيق التنمية الشاملة، ونتيجة هذا التوجه ظهرت ونمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، واعتبرت ركيزة حقيقية يعتمد عليها في تحقيق أهداف التنمية.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

لقد كانت للجزائر عدة محاولات في تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولكنها تعاريف غير رسمية، فأول محاولة كانت التقرير الخاص ببرنامج التنمية للمؤسسات الصغيرة المتوسطة (1974م) - (1977م) الذي وضعته وزارة الصناعة والطاقة معطيا التعريف الآتي:¹

- المؤسسات الصغيرة المتوسطة هي وحدة إنتاجية مستقلة قانونا، تشغل أقل من 500 شخصا، تحقق رقم أعمال السنوي أقل من 15 مليون دينار جزائري، ويتطلب إنشاء استثمارات بها أقل من 10 مليون دينار جزائري.

- أما المحاولة الثانية فقامت بها المؤسسة الوطنية لتنمية الصناعات الخفيفة بمناسبة الملتقى الأول حول الصناعات الصغيرة المتوسطة سنة 1983م، حيث ركز الملتقى في تعريفه على معياري اليد العاملة ورقم الأعمال فعرف المؤسسة الصغيرة على أنها مؤسسة تشغل أقل من 200 عامل، وتحقق رقم أعمال يقل عن 10 ملايين دينار جزائرية.

- ثم كانت المحاولة الثالثة بمناسبة الملتقى الوطني حول تنمية المناطق الجبلية سنة 1988م، حيث ارتكز هذا التعريف على المعايير النوعية والذي عرف المؤسسات الصغيرة المتوسطة بأنها: كل وحدة إنتاج أو وحدة خدمات، ذات حجم صغير أو متوسط تتمتع بالتنسيق المستقل والتي تأخذ إما شكل مؤسسة خاصة أو مؤسسة عمومية.

إلا أن هذه التعريفات تبقى غير مانعة لكونها لم تعرف بوضوح الحدود الفاصلة بين المؤسسات الصغيرة، المتوسطة، الكبيرة.

ولأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دفع قاطرة التنمية وضعت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعريفاً مفصلاً رسمياً الذي وضع حداً للفراغ القانوني الحاصل والجدل القائم حول هذا الموضوع، حيث اعتمد المشرع الجزائري في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التعريف الذي حدده الاتحاد الأوروبي سنة 1996م، والذي كان موضوع توصية لكل البلدان الأعضاء، وهذا في ظل انضمام الجزائر إلى

¹ قويدري عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص 15.

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المشروع الأورو متوسطي وتوقيعها على ميثاق بولونيا حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي يكرس التعريف الأوربي لهذه المؤسسات.

فقد جاء تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المادة الرابعة من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001م كما يلي:¹

-تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات:
✓ تشغل من 1 إلى 250 شخص؛

✓ لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي (02) مليار دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمس مئة (500) مليون دينار؛

✓ كما تستوفي معيار الاستقلالية بحيث لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25 بالمئة فما أكثر من قبل المؤسسات أو مجموعة المؤسسات الأخرى التي لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
حيث قسم القانون حسب المواد 05،06،07 المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى ثلاث مؤسسات: متوسطة صغيرة ومصغرة، مبينا الحدود الفاصلة بين هذه المؤسسات كما يلي:²

➤ **المؤسسة المتوسطة:** هي مؤسسة تشغل ما بين 50 إلى 250 شخص ويكون رقم أعمالها محصور 200 مليون وملياري دينار أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين مائة (100) وخمسمائة (500) مليون دينار.

➤ **المؤسسة الصغيرة:** هي مؤسسة تشغل ما بين (10) إلى (49) شخص ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مائتي (200) مليون دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مائة (100) مليون دينار.

➤ **المؤسسة المصغرة:** هي مؤسسة تشغل من عامل (01) إلى تسعة (09) عمال، وتحقق رقم أعمال أقل من (20) مليون دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية عشرة (10) ملايين دينار.

ويرتكز هذا التقسيم على ثلاث معايير وهي: عدد العمال، رقم الأعمال، الحصيلة السنوية، بالإضافة إلى شرط الاستقلالية.

¹الأخضر بن عمر، علي بالموشي، "معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها"، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى الوطني حول: النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، يومي 05-06 ماي 2013م، ص 05.

²شبوطي حكيم، "الدور الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة" مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 03، جامعة يحي فارس بالمدينة، الجزائر، جوان 2008م، ص ص: 213 214.

الجدول رقم (03-01): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القانون الجزائري

عدد العمال	رقم الأعمال السنوي (مليون دج)	الحصيلة السنوية (مليون دج)	
1 إلى 9	20	10	المؤسسة الصغيرة
10 إلى 49	200	100	المؤسسة المتوسطة
50 إلى 250	200 إلى 2000	100 إلى 500	المؤسسة الكبيرة

المصدر: محمد بوقوم، شريف غياط، مرجع سبق ذكره، ص 48.

كما أضافت المادة الثامنة من نفس القانون أنه لا تفقد المؤسسات صفتها المذكورة في هذه المواد إلا إذا ابتعدت عن الحدود المذكورة فيها وفي سنتين متتاليتين.

وأضاف في مادته العاشرة أن هذا التعريف يشكل مرجعاً في:

➤ كل برامج وتدابير المساعدة والدعم لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

➤ إعداد ومعالجة الإحصائيات المتعلقة بالقطاع.

يمكن القول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي التي يضعها حجمها وفقاً لظروف الدولة الاقتصادية والاجتماعية وتوجهاتها المستقبلية في دائرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحتاجة للدعم والرعاية، وتأتي هذه الحاجة من عدم قدرتها الفنية والمالية بسبب صغر حجمها.

المطلب الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري

لقد أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمختلف أشكالها تحتل مكانة مهمة في سياسة الإنعاش الاقتصادي والتي انطلقت بها الجزائر مع مطلع التسعينات وهذا باعتبارها قطاعاً حيويًا في السياسة الاقتصادية الجديدة المبنية على تحرير السوق وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار.

أولاً: على الصعيد الداخلي

لقد استطاعت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحقيق التنمية المحلية من خلال مساهمتها:

➤ **في إنشاء مناصب شغل:** يؤدي خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونموها إلى زيادة مناصب شغل جديدة، وبذلك الحد من مشكل البطالة،¹ التي تعتبر من بين أهم المشاكل الاجتماعية التي تسعى السلطات العمومية إلى إيجاد حلول مناسبة لها، وذلك من خلال خلق استثمارات ومشاريع جديدة خاصة وناجحة، تعتمد بالدرجة الأولى على الإمكانيات الذاتية في مجال التسيير والتنظيم والتمويل.

¹ منى مسغوني، "نحو أداء تنافسي متميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مجلة الباحث، العدد 10، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2012م، ص 134.

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

كما تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مراكز لاستيعاب اليد العاملة غير المؤهلة أو غير المرغوب فيها من طرف المؤسسات الكبرى، نظراً لتميزها بكثافة اليد العاملة وقلة رأس المال، فهي بذلك مراكز للتدريب والإتقان.

والجدول التالي يبين تطور مناصب الشغل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من سنة 2011م إلى غاية السداسي الأول لسنة 2013م:

الجدول رقم (02-03): تطور عدد العمال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط الاقتصادي الجزائري خلال الفترة (من 2011 م - إلى السداسي الأول من سنة 2013م)

الوحدة: عامل

السنوات عدد العمال حسب القطاعات	2011م	2012م	2013م
القطاع الخاص	1676111	1800742	1869363
القطاع العمومي	48086	47375	46132
المجموع	1724197	1848117	1915495

المصدر: عليان نبيلة، "الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة - دراسة حالة الجزائر"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية (غير منشورة)، تخصص مالية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج-البويرة، الجزائر، 2014-2015م، ص 118.

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك تطوراً في عدد مناصب الشغل من سنة 2011م إلى غاية السداسي الأول من سنة 2013م، خاصة في القطاع الخاص حيث بلغ في سنة 2011م حوالي 1676111 عامل ليصل في السداسي الأول لسنة 2013م إلى 1869363 عامل، على عكس القطاع العام الذي يشهد تراجعاً من سنة إلى أخرى، حيث كان في 2011م حوالي 48086 عامل ثم انخفض في 2012م إلى 47375 عامل، لينخفض في السداسي الأول لسنة 2013م إلى 46132 عامل.

كما يتضح لنا من خلال الجدول مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل، وذلك راجع إلى زيادة عدد المؤسسات من سنة إلى أخرى، وهو خير دليل على الخصخصة والاتجاه الذي تسلكه الجزائر نحو اقتصاد السوق.

➤ **المساهمة في الناتج الداخلي الخام:** إن الناتج الداخلي الخام يأتي من مساهمة القطاعات الاقتصادية الأربع وهي: قطاع المؤسسات المالية، المؤسسات الاقتصادية، الجماعات المحلية، قطاع

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

العائلات ويمكن اعتبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن مساهمة قطاع العائلات بنسبة كبيرة، حيث تساهم هذه المؤسسات بنسبة 77,84% من الناتج الداخلي الخام.¹ والجدول التالي يوضح لنا تطور الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات خلال سنتي 2010م و2011م

الجدول رقم (03-03): تطور الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات حسب الطابع القانوني خلال سنتي (2010م - 2011م)

القيمة: مليار دينار جزائري

2011م		2010م		الطابع القانوني
النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	
15.23	923.34	15.02	827.53	القطاع العام
84.77	5137.46	84.98	4681.68	القطاع الخاص
100	6060.8	100	5509.21	المجموع

المصدر: صالح سامي، "التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة مساهمة القرض الشعبي الجزائري-وكالة البويرة-"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج-البويرة-، الجزائر، 2014م-2015م، ص 73.

من خلال الجدول نلاحظ أن مساهمة القطاع الخاص ممثلة في المؤسسات العائلية ذات الأحجام الصغيرة والمتوسطة تتزايد باستمرار خلال سنتي 2010م و2011م بالنسبة للناتج الداخلي الخام، حيث كانت في سنة 2010م 4681.68 مليار دينار جزائري ليصل سنة 2011م إلى 5137.46 مليار دينار جزائري الأمر الذي يكشف مدى أهمية القطاع الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي وذلك من خلال تشجيع وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

حيث ترجع الزيادة في الناتج الداخلي الخام إلى اتجاه الجزائر نحو المزيد من الانفتاح، وتطبيق ميكانيزمات اقتصاد السوق، وفتح باب الاستثمار أمام الخواص، بالإضافة إلى زيادة الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي أصبحت تعتبر ضمن الاستراتيجيات الأساسية في عملية التنمية الاقتصادية، إلا أنه بالنسبة للقطاع العام نلاحظ أن هناك زيادة طفيفة من سنة 2010م إلى سنة 2011م حيث كانت في سنة

¹ سليمان ناصر، عواطف محسن، "قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات المعوقات والحلول"، بحث مقدم في إطار الملتقى لدولي حول تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، يومي 28-29 أكتوبر 2014م، ص 08.

2011م حوالي 827.53 مليار دينار جزائري لتصل سنة 2012م إلى 923.34 مليار دينار جزائري، ويعود هذا التراجع إلى عدم قدرة هذا القطاع على مسايرة متطلبات وشروط اقتصاد السوق تحت وقع تحرير التجارة الخارجية.¹

ثانياً : على الصعيد الخارجي:

إن الأهمية التي اكتسبتها هذه المؤسسات من خلال مساهمتها في الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة وكذا تشجيع الاستثمار وخلق مناصب شغل انعكس بشكل كبير ومباشر على دورها في قطاع التجارة الخارجية بشقيها الصادرات والواردات والتي سنفصل فيها كما يلي:

➤ **المساهمة في الصادرات:** تمثل نسبة الصادرات خارج قطاع المحروقات نسبة 2,96% من القيمة الإجمالية، لذا قامت السلطات العمومية بتشجيع الصادرات خارج المحروقات وذلك من خلال تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها تمثل 99% من مجموع المؤسسات في الجزائر، حيث تتمثل المنتجات المصدرة خارج قطاع المحروقات في: منتجات نصف مصنعة، السلع الغذائية، سلع التجهيزات الصناعية والسلع الاستهلاكية غير الغذائية.²

¹ عليان نبيلة، مرجع سبق ذكره، ص 119.

² سليمان ناصر، عواطف محسن، "قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات المعوقات والحلول"، مرجع سبق ذكره، ص 09

الجدول رقم (03-04): أهم الصادرات خارج قطاع المحروقات سنتي 2011م-2012م

القيمة: مليون دولار أمريكي

المنتجات	2011م	2012م
الزيوت والمواد الأخرى الناتجة عن تقطير الزيت	836.01	909.17
النشادر المنزوعة الماء	371.73	481.21
سكر الشمندر	265.23	207.97
فوسفات الكالسيوم	128.34	152.88
المياه بما فيها المعدنية	25.72	31.13
التمور	23.37	24.71
جلود مدبوغة	20.33	14.87
الزنك على الشكل الخام	19.05	14.85
المجموع	1689.73	1836.84

المصدر: سليمان ناصر، عواطف محسن، "قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات المعوقات والحلول"، مرجع سبق ذكره، ص 10.

نلاحظ من خلال الجدول زيادة ملحوظة من سنة 2011م إلى 2012م في عدد السلع المصدرة، وهذا راجع إلى الأهمية الكبيرة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي برهن عن إمكانيات معتبرة في مجال تصدير السلع والخدمات.

لذا يجب تكثيف جميع الجهود في سبيل إزالة جميع العقبات التي تقف أمام تسهيل دخول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأنشطة التي تسمح لها بزيادة صادراتها.

➤ **المساهمة في إحلال الواردات:** تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة بارزة من خلال مساهمتها في تفعيل حركة الواردات، والتي تبين بدورها أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يشهد تطوراً واستمراراً في نشاطه.¹

بالإضافة إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

¹ ريمي رياض، ريمي عقبة، "تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في الجزائر"، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى الوطني حول: النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، يومي 05-06 ماي 2013م، ص ص: 12 13.

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

➤ تعمل على زيادة الناتج القومي الإجمالي من جهة، حيث تؤدي إلى تحقيق مشاركة جميع شرائح المجتمع من خلال عمليتي الادخار والاستثمار بتوجيه المدخرات نحو الاستثمار وتعبئة رؤوس الأموال التي كانت من الممكن أن توجه نحو الاستهلاك هذا يعني زيادة الادخارات والاستثمارات الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الناتج الوطني.

تحسين وضع ميزان المدفوعات وبالتالي توفير الرخاء الاقتصادي والنهوض بالأنشطة الإنتاجية.

➤ تشكل أرضية صلبة للاقتصاد الوطني لمواجهة المؤشرات السلبية والانتكاسات مثل: التضخم والكساد، حيث أن تأثير المنشآت الصغيرة والمتوسطة أقل من الشركات الضخمة بالتقلبات الاقتصادية.

➤ وتكمن الأهمية الاجتماعية لها في تلبية رغبات الأفراد وتحقيق طموحاتهم ورفع مستوى المعيشة، إضافة للخدمات الإنتاجية والإدارية والاجتماعية، وبالتالي تحقيق الاكتفاء الذاتي في كثير من السلع والخدمات والحد من التبعية.

وفي الأخير يمكن القول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أداة لتحقيق التنمية العادلة والمتوازنة والمستدامة، كما تساعد على تحقيق الأهداف الوطنية التي تهدف إليها الحكومة لتحقيق التنمية على كامل التراب الوطني.

المطلب الثالث: عوائق ترقية وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

على الرغم من أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاهتمام الذي توليه مختلف القطاعات الاقتصادية لهذه المؤسسات في الجزائر إلا أنها لا زالت تواجه العديد من المشاكل والمعوقات التي تعترض طريقها وتعرقل مسيرتها نحو التطور والتنمية، ويمكن تلخيص هذه المعوقات في:¹

➤ تعقيد الإجراءات الإدارية، وتداخل المسؤوليات وعدم الفصل بين الملكية والإدارة، وكذا مشاكل العقارات وعدم وجود المكان المناسب لإقامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وارتفاع أسعار الأراضي؛

➤ نمو القطاع غير الرسمي الممثل في السوق الموازية، وهو ما يتناقض مع أهداف السلطات العمومية في توجهات السياسة الاقتصادية؛

➤ الإجراءات الجمركية المعقدة التي تتميز بالبيروقراطية، فالجزائر لا زالت تعيش في ظل واقعين متناقضين هما: من جهة الخطاب الرسمي القائم على تشجيع الاستثمار الخاص، ومن جهة أخرى يعكس الواقع ممارسات مليئة بالصعوبات والعراقيل؛

➤ صعوبة الحصول على الملكية العقارية؛

➤ مشاكل تمويلية يمكن إيجازها فيما يلي:

✓ ارتفاع أسعار الفائدة على القروض الممنوحة؛

¹ بابا عبد القادر، "مقومات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعوقاتها في الجزائر"، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسينة بن بوعلوي بالشلف، الجزائر، يومي 17-

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

- ✓ رفض البنوك تقديم قروض لانعدام الضمانات الكافية؛
- ✓ طول إجراءات منح القروض.
- عدم الاهتمام بدراسة السوق لتصريف المنتجات؛
- مشاكل البنية التحتية، حيث مازالت شبكة الطرقات ضعيفة، وتوجد الكثير من المناطق شبه المنعزلة في الجنوب؛
- مشكلة إيصال الكهرباء، الماء، الاتصال وارتفاع أسعارها باستمرار؛
- نقص المهارات في مجالات التسويق والتوظيف التكنولوجي والقدرة على مراقبة وتطوير وتحسين الإنتاج؛
- صعوبة الحصول على التسهيلات الائتمانية من المؤسسات المالية والسبب راجع إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشكل مخاطر عالية للمؤسسات التمويلية على العكس من الشركات الكبيرة؛
- عدم استفادة أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من متطلبات الإدارة الحديثة اللازمة لإدارة التشغيل والإنتاج مما يؤدي إلى تميز أعمالهم بضعف التخطيط في هذا المجال؛
- عدم توفر المواد الأولية بشكل دائم وكذا عدم ثبات أسعارها مما يعنى أن منتجات الصناعات الصغيرة والمتوسطة تكون أعلى تكلفة نسبياً وهذا ما يؤثر على مدى تنافسيتها؛
- لا تحظى الصناعات الصغيرة والمتوسطة بفرص كثيرة في دخولها الأسواق التصديرية لضعف قدرتها التسويقية والترويجية بتلك الأسواق؛
- كما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تعاني من:¹
- ضعف استعمال التكنولوجيا وتلف التجهيزات المستعملة التي لم تجدد لصعوبة ذلك التنظيم المعتمد في جل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- عدم تحفيز وتشجيع الإبداع من قبل المسيرين؛
- عدم تأهيل المحيط ونقص به مختلف العناصر المجسدة لخدمات الضرائب والجمارك والاتصالات والخدمات المالية، فهي غير مسايرة لواقع المؤسسة الاقتصادية بشكل عام والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص، وغير مكيّفة مع متطلبات اقتصاد السوق ومتغيرات المرحلة لما تتم به من بطء وتعقيد.
- كما يمكن إضافة:²
- عدم وجود ارتباط وتكافل بين المؤسسات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب انعدام المعلومة وضعف تدفقها؛

¹ ميلود تومي، "مستلزمات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، يومي 17-18 أبريل 2006م، ص19.

² آيت عيسى عيسى، مرجع سبق ذكره، ص: 281 282.

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

- قيود تتعلق بصاحب المشروع نفسه كعدم اكتساب التجربة والمستوى الكافي لإدارة المشروع إضافة إلى انعدام روح المبادرة الفردية؛
- صعوبات تتعلق بالضرائب والرسوم التي تحول دون تحقيق أرباح هامة في تنمية هذه المؤسسات؛
- انتشار الفساد الإداري الذي يمثل عائق أمام المستثمرين الحقيقيين ويفتح المجال أمام الانتهازيين للاستفادة من التسهيلات الممنوحة في هذا الإطار دون أن يكون هناك استثمار هادف؛
- صعوبات فنية وتسويقية بسبب صغر حجم رأس مالها؛
- المنافسة غير القانونية، وتقلب السياسات الاقتصادية، وكذا تكاليف العملة الصعبة، وقلة اليد العاملة ذات الخبرة المهنية، والقوانين المتعلقة بالعمل؛¹
- بالإضافة إلى:²
- فرض ضريبة إضافية خاصة على الإنتاج الوطني؛
- اشتراكات أرباب العمل فيما يخص الضمان الاجتماعي للأجراء مرتفعة تنقل كاهل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- عدم الاستقرار في القوانين والتشريعات التي تحكم وتنظم سير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ونقص في تطبيق النصوص من طرف الهياكل المعنية مثل: البنوك، الصناديق الوطنية؛
- نظام قضائي ثقيل ونقص خبرة القضاة خاصة من الناحية التجارية؛
- غياب بنوك متخصصة في تمويل الاستثمارات الخاصة؛
- غياب صيغ تمويلية مفصلة ومنظمة حسب احتياجات قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية؛
- نقص المعلومات المالية خاصة فيما يتعلق بالجوانب التي تستفيد منها هذه المؤسسات كالإعفاءات؛
- تدخل البنك في شؤون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفرض الوصاية عليها من خلال القرض الممنوح لها؛
- عدم القدرة على التخلص كلية من نظام الرشوة والتميز بالبنوك؛
- ضعف مستوى الإعلام البنكي ونظام الدفع وطرق دراسة ملفات القروض، مما يؤثر على الخدمات المقدمة من طرف البنوك تجاه المؤسسات؛
- غياب المعلومة الحقيقية الاقتصادية والتجارية وتمثل في:

¹ضحاك نجية، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الأمل واليوم آفاق، تجربة الجزائر"، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسبية بن بوعلي بالشلف، الجزائر، يومي 17-18 أبريل 2006، ص 139.

²سليمان ناصر، عواطف محسن، "قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات المعوقات والحلول"، مرجع سبق ذكره، ص ص: 10 11 12 13 14.

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

- ✓ بنك معطيات إحصائية من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والهيئات المعنية؛
 - ✓ معطيات عن السوق الوطنية، الجهوية، المحلية وحتى الخارجية؛
 - ✓ معطيات عن التطبيقات التجارية للمتعاملين؛
 - ✓ معلومات عن نوعية الاستثمارات المختارة؛
- ضعف استعمال الإنترنت في ميدان الأعمال.

كل هذه المشاكل ومشاكل أخرى ستدفع وبدون شك الكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى التحول إلى قطاع غير رسمي، يمارس أعماله في الخفاء بهدف تحقيق الربح السريع بأقل عناء، أو التحول إلى قطاع الاستيراد والتصدير إذ لم تبذل السلطات العمومية الجهود اللازمة لإنقاذ هذه المؤسسات قبل فوات الأوان.

المبحث الثاني: واقع حاضنات الأعمال التكنولوجية في الجزائر

تعد تجربة الجزائر في مجال حاضنات الأعمال التكنولوجية حديثة نوعاً ما مقارنة بالدول النامية بصفة عامة والدول العربية بصفة خاصة، حيث لم يتم صدور أي قانون أو مرسوم ينظم نشاط هذه الحاضنات إلى غاية 2003م، حيث أن المشرع الجزائري قد أخذ بمفهوم مشاتل المؤسسات ومراكز التسهيل والتي هي عبارة عن هياكل استقبل مؤقتة موجهة للمنشئين تهدف إلى دعم وتيسير ظروف الانطلاق، وذلك من خلال توفير محلات للإيواء، بما تتطوي عليه من خدمات ضرورية كوسائل الاتصال وغيرها، ولمدة محدودة، وهنا يقتصر مفهوم المحضنة كشكل من أشكال المشاتل على دعم ومساعدة المشاريع القائمة على تقديم الخدمات فقط، بينما يشمل مفهوم الحاضنات في الدول المتقدمة والنامية كل أنواع المشاريع وخصوصاً المشاريع القائمة على المبادرات التكنولوجية المتميزة.

المطلب الأول: آلية عمل الحاضنات التكنولوجية والهياكل المرافقة لها

الفرع الأول: آلية عمل الحاضنات التكنولوجية

تتفرد حاضنات الأعمال التكنولوجية عن باقي أنواع الحاضنات بكونها تركز على المؤسسات القائمة على الأفكار التكنولوجية الجديدة، لذا لا بد من توفير معايير دقيقة لاختيار المؤسسات المرشحة للاحتضان؛ حيث أن عملية التحاق واحتضان المشاريع تتم وفق المراحل التالية:¹

➤ **مرحلة المناقشة المبدئية للمشروع وإعداد دراسة الجدوى:** بعد تأسيس الحاضنة التكنولوجية فإن طلبات الالتساب من قبل أصحاب المبادرات والشباب الذين يحملون أفكاراً جديدة لتنفيذها تبدأ بالتوافد على الحاضنة، وتقوم لجنة متخصصة بدراسة جميع الطلبات المقدمة إليها، ومن ثم إصدار قرارها بشأن قبول أي نوع منها، حيث يتم في هذه المرحلة ومن خلال المقابلات الشخصية بين إدارة الحاضنة والمتقدمين بمشروعاتهم التأكد من:

✓ جدية صاحب المشروع، ومدى انطباق معايير الاختيار على المشروع؛

✓ قدرة فريق العمل المقترح على إدارة المشروع؛

✓ نوعية وطبيعة الخدمات التي يتطلّبها المشروع من الحاضنة وقدرة الحاضنة على توفيرها؛

✓ الدراسة التسويقية والخطط التي تضمن قدرة المنتج على الدخول للأسواق؛

✓ الخطط المستقبلية لتوسعات المشروع.

➤ **مرحلة إعداد خطة المشروع:** على الضوء النتائج التي يتم التوصل إليها في المرحلة الأولى أثناء

إعداد جدوى المشروع اقتصادياً، فنياً، وتسويقياً يقوم المستفيد بإعداد خطة المشروع.

¹ الشريف ربحان، ريم بونواله، "حاضنات الأعمال كآلية مرافقة المؤسسات الصغيرة - نموذج مقترح في مجال تكنولوجيا المعلومات -" ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى الوطني حول: استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، الجزائر، يومي 18-19 أبريل 2012م، ص 07.

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

➤ **مرحلة الانضمام للحاضنة وبدء النشاط:** في هذه المرحلة يتم التعاقد بين الحاضنة وصاحب المشروع، ويخصص مكان مناسب للمشروع وذلك طبقا لخطة المشروع.

➤ **مرحلة النمو وتطوير المشروع:** ويتم خلالها متابعة أداء المؤسسات التي تعمل داخل الحاضنة ومساعدتها على تحقيق معدلات نمو عالية من خلال حزمة من الخدمات والتسهيلات تتمثل في خدمات إدارية، استشارية مالية، وقانونية وغيرها من الخدمات، والتي تقدمها مقابل إيجار أو رسم احتضان، ويتم ذلك وفق عقد موقع من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحاضنة يتضمن تعهد من المؤسسات بدفع رسوم الاحتضان والخروج من الحاضنة بعد فترة زمنية محددة، وهذا لكي يتاح للحاضنة استيعاب مؤسسات أخرى، كما تتعهد الحاضنة بتقديم كافة الوسائل اللازمة لتنمية الأفكار الإبداعية والأبحاث التطبيقية والعمل على تحويل البحث العلمي إلى مشروع قائم بذاته، علاوة على المشاركة في الندوات وورش العمل، كما تهتم الحاضنة بجانب التدريب والتأهيل لأصحاب المشروعات حيث تعد لهم نوعين من التدريب:

✓ **تدريب عام:** وهو عبارة عن سلسلة من دورات تدريبية عامة للتأهيل الإداري والعلمي العام، الذي يتناسب مع كل الأعمال، بما في ذلك عقد الندوات الدورية بغرض تحسين الإنتاج، ومعرفة حاجات السوق المحلية، إضافة إلى التوعية بالأنظمة والقوانين.

✓ **تدريب متخصص:** وهو عبارة عن دورات تدريبية متخصصة لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة لكل حسب تخصصه بما يزيد من كفاءتهم وتأهيلهم فنياً وإدارياً للقيام بمسؤولياتهم على أكمل وجه.

ويكمن الفرق بينهما أن التدريب المتخصص ذو فعالية وكفاءة من التدريب العام لأنه يمس الاحتياجات الفعلية للمشروع.

➤ **مرحلة التخرج من الحاضنة:** وتتم عادة بعد ثلاث سنوات من قبول المشروع بالحاضنة وذلك طبقا لمعايير محددة للتخرج، حيث يكون المشروع قد حقق قدرا من النجاح والنمو وأصبح قادرا على بدأ نشاطه خارج الحاضنة بحجم أعمال أكبر.

الفرع الثاني: هياكل ذات علاقة بالحاضنة التكنولوجية

أولاً: مشاتل المؤسسات في الجزائر

1. مفهوم مشاتل المؤسسات:

هي مؤسسات تعمل على دعم المبادرين الذين تتوفر لديهم الأفكار الطموحة وبعض الموارد اللازمة لتحقيق طموحاتهم، بحيث توفر لهم بيئة عمل مناسبة خلال السنوات الأولى، وزيادة فرصة النجاح من خلال استكمال النواحي الفنية والإدارية وتوفير مكاتب إدارية وبتكلفة رمزية، حيث عرفها المشرع الجزائري وفقاً للمرسوم التنفيذي رقم: 78_03 المؤرخ بتاريخ 25 فبراير 2003م والمتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات:¹

بأنها مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتكون المشاتل في أحد الأشكال التالية:

- محضنة: وهي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات؛
 - ورشة الربط: وهو هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية؛
 - نزل المؤسسات: وهو هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث.
- وتنشأ بموجب مرسوم تنفيذي وتوضع تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2. أهداف المشاتل: قررت الحكومة الجزائرية في سنة 2003م إنشاء 14 مشاتلة وذلك بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-78 الصادر بتاريخ 25 فيفري 2003م، حيث تتوخى المشاتل الأهداف الآتية:²

- تطوير التآزر مع المحيط المؤسسي؛
- المشاركة في الحركة الاقتصادية في مكان تواجدها؛
- تشجيع بروز المشاريع المبتكرة؛
- تقديم الدعم لمنشئ المؤسسات الجدد؛
- ضمان ديمومة المؤسسات المرافقة؛
- تشجيع المؤسسات على تنظيم أفضل؛
- العمل على أن تصبح على المدى المتوسط، عاملاً استراتيجياً في التطور الاقتصادي في مكان تواجدها.

¹ المادة الثانية، المرسوم التنفيذي رقم 03-79 المؤرخ في 25 فبراير 2003م والمتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، الجمهورية الجزائرية، (الجريدة الرسمية)، العدد 13، الصادر في 26 فبراير 2003م، ص 14.

² المادة الثالثة، المرسوم التنفيذي رقم 03-79 المؤرخ في 25 فبراير 2003م والمتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، الجمهورية الجزائرية، (الجريدة الرسمية)، العدد 13، الصادر في 26 فبراير 2003م، ص 14.

3. آليات المشاتل في مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: في إطار الأهداف المحددة أعلاه

تتمثل آليات المشاتل في¹

- استقبال واحتضان ومرافقة المؤسسات الحديثة النشأة لمدة معينة وكذا أصحاب المشاريع؛
- تسيير وإيجار المحلات؛
- تقديم الخدمات؛
- تقديم إرشادات خاصة.

4. الخدمات التي تقدمها المشاتل: تقدم الحاضنات حزمة متكاملة من الخدمات التي ترتبط مباشرة

بالصعوبات والعقبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مرحلة الانطلاق، حيث يمكن للحاضنة أن توفر الخدمات بنفسها أو تستعين بجهات أخرى وتقسم هذه الخدمات إلى:

- **خدمات إدارية:** خطة العمل، تدريب وتكوين، أعمال سكرتارية، خدمات إدارية مختلفة، إنترنت، إيجار مكاتب إدارية مجهزة والتي تعتبر العنوان الاجتماعي للمؤسسة؛
- **خدمات فنية:** استشارات مختلفة، مراقبة وتحسين الجودة، تدريبات فنية؛
- **خدمات مالية:** دراسة الجدوى، وساطة مع مصادر التمويل؛
- **خدمات تسويقية:** دعاية، وتنظيم معارض محلية، وطنية، ودولية؛
- توفير خدمات الكهرباء والماء والغاز.

ثانياً: مراكز التسهيل في الجزائر

1. مفهوم مراكز التسهيل: هي مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية

والاستقلال المالي، وتدعى في صلب النص "مراكز"، تنشأ بموجب مرسوم تنفيذي وتوضع تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.²

2. وظائف ومهام مراكز التسهيل: تتمثل مهام ووظائف مراكز التسهيل في³

➤ دراسة الملفات والإشراف على متابعتها وتجسيدها اهتمام أصحاب المشاريع وتجاوز العراقيل أثناء مرحلة التأسيس؛

➤ مرافقة أصحاب المشاريع في ميداني التكوين والتسيير ونشر المعلومات المتعلقة بفرص

الاستثمار؛

¹ المادة الرابعة، المرسوم التنفيذي رقم 03-79 المؤرخ في 25 فبراير 2003م والمتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، الجمهورية الجزائرية، (الجريدة الرسمية)، العدد 13، الصادر في 26 فبراير 2003م، ص 14.

² المادة الأولى، المرسوم التنفيذي رقم 03-79 المؤرخ في 25 فبراير 2003م والمتعلق بتحديد الطبيعة القانونية لمراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومهامها وتنظيمها، الجمهورية الجزائرية، (الجريدة الرسمية)، العدد 13، الصادرة في 26 فبراير 2003م، ص 18.

³ المادة الرابعة، المرسوم التنفيذي رقم 03-79 المؤرخ في 25 فبراير 2003م والمتعلق بتحديد الطبيعة القانونية لمراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومهامها وتنظيمها، الجمهورية الجزائرية، (الجريدة الرسمية)، العدد 13، الصادرة في 26 فبراير 2003م، ص 19.

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

- دعم وتطوير القدرات التنافسية ونشر التكنولوجيا الجديدة والابتكار وتقديم الاستشارات في مجال تسيير الموارد البشرية والتسويق والتكنولوجيا والابتكار ويدر مركز التسهيل مجلس توجيه ومراقبة؛
- وتسمح هذه المراكز بتوجيه المؤسسات نحو اندماج أكبر في الاقتصاد الوطني والعالمي وذلك عن طريق توفير دراسات استراتيجية حول الأسواق المحلية والدولية؛
- ضمان تسيير الملفات التي تحظى بمساعدات الصناديق المنشأة لدى الوزارة؛
- مساعدة حاملي المشاريع على تخطي العراقيل أثناء المرحلة التأسيسية للمشروع؛
- ضمان إعداد مخطط الأعمال؛
- تشجيع بروز مؤسسات جديدة وتوسيع نشاطها؛
- مرافقة حاملي المشاريع لدى الإدارات والهيئات المعنية من أجل تقليص آجال إنشاء مشاريعهم؛
- خدمة الاستشارة في وظائف التسويق والتسيير؛
- تنظيم دورات تكوين متخصصة لفائدة حاملي المشاريع؛
- مكان التقاء بين عالم الأعمال والمؤسسات والإدارات المركزية والمحلية.

حيث تهتم مراكز التسهيل بنوعين من المستثمرين:¹

- الصنف الأول:** يكون فيه المستثمر صاحب فكرة ولا يملك رأس المال أي الإنشاء من العدم أو يملك المال ويحتاج إلى توجيه ومرافقة في ميدان النشاط الذي يقوم به.
- الصنف الثاني:** يكون فيه المستثمر مالك لمؤسسة ويبحث عن معرفة أو إرشادات في التكنولوجيات الجديدة أو كيفية تطوير وسائل الإنتاج أو المنتج عن طريق تدعيم مادي على شكل اتفاقيات مع مراكز البحث والمخابر .

3. أهداف مراكز التسهيل: تتوخى المراكز تحقيق الأهداف التالية²

- تطوير ثقافة المقاولاتية؛
- المساهمة في تشجيع تطوير النسيج الاقتصادي المحلي؛
- ترقية تعميم المهارة وتشجيعها؛
- تشجيع تطوير التكنولوجيات الجديدة لدى حاملي المشاريع؛

¹ منصورى الزين، "آليات دعم ومساندة المشروعات الريادية والمبدعة لتحقيق التنمية - حالة الجزائر-"، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى العلمي الدولي حول: الابداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، الجزائر، يومي 12-13 ماي 2013م، ص 18.

² المادة الثالثة، المرسوم التنفيذي رقم 03-79 المؤرخ في 25 فبراير 2003م والمتعلق بتحديد الطبيعة القانونية لمراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومهامها وتنظيمها، الجمهورية الجزائرية، (الجريدة الرسمية)، العدد 13، الصادرة في 26 فبراير 2003م، ص 18.

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

- الحث على تثمين البحث، عن طريق توفير جو للتبادل بين حاملي المشاريع ومراكز البحث وشركات الاستشارة، ومؤسسات التكوين والأقطاب التكنولوجية والصناعية والمالية؛
- نشر الأجهزة الموجهة لمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها؛
- إنشاء قاعدة معطيات حول نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتكنولوجيات الجديدة؛
- مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاندماج في الاقتصاد الوطني والدولي؛
- تقليص آجال إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوسيع نشاطها.

4. مراحل المرافقة: وتتمثل في الآتي

- المرحلة الأولى:** استقبال فكرة المشروع وصياغتها والتي يمكن أن تتجسد إذا تمكن حامل المشروع من معرفة ما يريد تحقيقه وفيما تتمثل قدراته وما هي حوافزه لنجاح مشروعه.
- المرحلة الثانية:** إعداد المشروع والتصديق عليه، وهي مرحلة بلوغ المشروع مرحلة النضوج والقابلية للتجسيد وتعتمد هذه المرحلة على تحليل عناصر السوق، الاحتياجات المالية، وكذا الشكل القانوني للمؤسسة.
- المرحلة الثالثة:** تركيب المشروع وانطلاقه أي التحضير للإقلاع والتي يتعين فيها جمع كل الوسائل المادية والمالية، وكذا مباشرة الإجراءات الإدارية والتأسيسية للمؤسسة.
- المرحلة الرابعة:** وهي المحافظة على ديمومة المؤسسة، وذلك من خلال السعي إلى ترقية أدائها التنافسي بالتكوين والتأهيل للصمود أمام المنافسة وتحديات السوق.

5. آليات مراكز التسهيل في مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تتمثل أهم آليات مراكز التسهيل

في¹

- مراقبة حسن التكامل بين المشروع وقطاع النشاط المعني ومسار المترشح واهتماماته؛
- إعداد مخطط التطوير ومخطط الأعمال، عند الاقتضاء؛
- اقتراح برنامج تكوين أو استشارة يتكيف مع احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة؛
- توسيع نشاط المؤسسات الجديدة؛
- تقديم الخدمات في مجال الاستشارة في ميادين التسيير والتسويق وإدارة الموارد البشرية وكل الأشكال الأخرى المحددة في سياسة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- مساعدة المقاولين على هيكلة استثماراتهم؛
- مرافقة أصحاب المشاريع لدى الإدارات والهيئات المعنية لتجسيد مشاريعهم؛
- الاستشارة التكنولوجية المسبقة عن طريق تدخل خبراء متخصصين من أجل دراسة العوائق التقنية المرتبطة بالدعم التكنولوجي؛

¹ المادة الرابعة، مرجع سبق ذكره، ص 18.

➤ المساعدة على الابتكار وتحويل التكنولوجيا عن طريق التغطية الكلية أو الجزئية للمصاريف

المنفقة مع مخابر البحث لتطوير المشاريع المبتكرة.

ثالثاً: دار المقاولاتية

تعريف دار المقاولاتية: تعرف دار المقاولاتية أو ريادة الأعمال بأنها القدرة على تحديد الفرص في

السوق، وتدبير الموارد اللازمة واتخاذ التصرفات والإجراءات اللازمة للاستفادة منها وتحقيق هذه الفرص.

لذا جاءت دار المقاولاتية كآلية جديدة تربط بين مخرجات الجامعة (الطلبة، ونتائج البحث العلمي)

واحتياجات السوق من مشاريع صناعية وفلاحية وخدماتية تساهم في تلبية احتياجات المجتمع وبناء ثروته مع

توفير جملة من التسهيلات لدى الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب أو هيئات الدعم والتمويل الأخرى.

مهام دار المقاولاتية: تتمثل مهام دار المقاولاتية فيما يلي:

➤ نشر روح المقاولاتية أو روح المبادرة بين طلبة الجامعة، من الطلبة الذين اختاروا العمل

الحر كمسار لمستقبلهم؛

➤ مرافقة الطالب في تحديد مشروعه (الفكرة) كخطوة أولى أساسية، وكذا مرافقته في إعداد

مخطط أعمال مشروعه؛

➤ مرافقة حامل المشروع في إعداد ملف مشروعه لدى الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب أو

هيئات الدعم والتمويل الأخرى؛

➤ متابعة الطالب حامل المشروع بعد الإنشاء في تسيير مؤسسته، وتقديم دورات تدريبية

واستشارات في هذا الصدد؛

➤ المساعدة في الإجراءات الإدارية مع مختلف الهيئات والمديريات؛

➤ إقامة أيام إعلامية ومسابقات في الفكر المقاولاتي.

مما سبق يتضح لنا أن المشرع الجزائري قسم مفهوم المشاتل إلى أشكال حسب القطاع الذي تنتمي

إليه المشاريع، فالمحضنة تختص بالمؤسسات العاملة بقطاع الخدمات، أما نزل المؤسسات فيتكفل

بالمؤسسات العاملة بميدان البحث، وهو المفهوم الأقرب إلى مفهوم الحاضنات التكنولوجية، أما مراكز

التسهيل ودار المقاولاتية فيقومان بتقديم الدعم الفني والتقني والاستشاري للمؤسسات دون احتضانها أي

تمارس دور الوسيط فقط.

كما يمكن القول ان مشاتل المؤسسات ومراكز التسهيل ودار المقاولاتية كلها تقوم على تقديم المشورة

الاقتصادية، والدعم المالي والفني والتقني والمادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا ما تتشارك فيه مع

الحاضنات التكنولوجية.

المطلب الثاني: آليات حاضنات الأعمال التكنولوجية في ترقية وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإمكانيات محدودة للتوسع، فضلا عن انخفاض مستوى التكنولوجيا المستعملة التي تؤدي إلى نقص وانخفاض الطاقة الإنتاجية والقدرات التنظيمية والتمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة، وهو ما يلقي بأعباء كبيرة على الجهات المسؤولة عن دعم وتنمية هذه المؤسسات، كما أن هذه الأعباء تتعاظم باستمرار لاسيما مع ازدياد التقدم والتطور التكنولوجي.¹ ومع اعتبار اقتصاد السوق هو التوجه الجديد للجزائر منذ بداية تسعينات القرن العشرين، فإن هذا يفرض عدة متطلبات يتوجب أخذها بعين الاعتبار في واقع الاقتصاد الجزائري، ونخص بالذكر تأهيل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كضرورة ملحة يقتضيها الاستعداد لمواجهة المنافسة الدولية.

تتمثل سبل تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بالاعتماد على الحاضنات التكنولوجية في:²

- توفير الدعم المالي لحاضنات الأعمال التكنولوجية من أجل تقديمها الخدمات المالية الملائمة واللازمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحتضنة بها؛
- توفير تحفيزات ضريبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة تلك التي ترتبط بالحاضنات التكنولوجية؛

- جعل الجامعة قاعدة صلبة للبحث والتطوير والابتكار؛
- توجيه قانوني لجميع أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا التشريعات الخاصة بتنظيم وتسيير عمل الحاضنات التكنولوجية؛
- توفير المعلومة بشكل شفاف وعادل لجميع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على اختلاف حجمها ونوعها وموقعها؛
- الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في مجال حاضنات الأعمال التكنولوجية لأنها تعد خطوة أساسية لقيام حاضنات أعمال تكنولوجية في الجزائر تدعم وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

بالإضافة إلى:³

- تشجيع كل المبادرات التي من شأنها تكثيف مناطق الاستقبال المخصصة للمؤسسات؛
- وضع برامج تأهيل للمؤسسات من أجل تطوير تنافسيتها بغرض ترقية المنتج الوطني ليستجيب لمقاييس العالمية؛

¹ مشري محمد الناصر، "دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، تخصص إستراتيجية المؤسسة للتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2008-2011م، ص 20.

² www.tuniseindustrie.nat.tn>news>oadim; la dat de consultation 07/04/2016; 00:00h.

³ سليمان ناصر، عواطف محسن، "قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات المعوقات والحلول"، مرجع سبق ذكره، ص ص: 14 15.

كما تقوم الحاضنات ب:¹

- توفير محلات إيواء مجهزة بوسائل اتصال لمدة محددة؛
- تقديم خدمات متخصصة حسب اختصاص الحاضنة؛
- تقديم استشارات في المجالات المحاسبية والقانونية والضريبية والتجارية وغيرها؛
- القيام بعمليات التنشيط كعقد ندوات ومحاضرات؛
- تقديم دورات تدريبية مكثفة واستشارات فنية وإدارية لإعداد كوادر قادرة على إدارة تلك المؤسسات بكفاءة وذلك تبعاً للحاجة الفعلية للمؤسسة؛
- إشراك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتميزة في المعارض الداخلية والخارجية طبقاً للنظام المعمول به داخل الحاضنة؛

- تفعيل الشراكة بين المؤسسات البحثية والقطاعات الإنتاجية والخدمية؛
- تبني العديد من البرامج والأنشطة التي تعرف بالدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- إنتاج وتسويق التكنولوجيا الحديثة؛
- استقطاب التكنولوجيا في الجزائر لأن التكنولوجيا تساعد على تطوير وترقية المؤسسات كما تعد ضرورة لقيام حاضنات أعمال تكنولوجية ناجحة في الجزائر.
- كما نذكر في هذا الصدد أن:

- ممثل عن المنظمة العالمية للملكية الفكرية أكد أن نجاح نقل التكنولوجيا في الجزائر مرهون بوجود إرادة سياسية قوية تتجلى في أرضية مؤسسية وإدارة فعالة كما أنه دعا في ذات الصدد إلى ضرورة قيام السلطات الجزائرية بترقية البحث العلمي والتنمية وربط شبكات مختلف الفاعلين وتحسين الموارد البشرية من خلال التكوين اللازم وفق حاجيات الاقتصاد الوطني؛

- رئيس وحدة الإبداع ونقل التكنولوجيا الخبير الجزائري "علي الجزائري" أكد أيضاً من جهة أخرى أن أي نقل للتكنولوجيا يجب أن يعود بالفائدة على التنمية الاقتصادية من خلال التقارب بين الجامعة والأوساط الاقتصادية وذلك في مداخلته في إطار التشاور الثاني الإقليمي للمنظمة العالمية للملكية الفكرية حول نقل التكنولوجيا بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المنظم بالجزائر كما أنه دعا إلى وضع هياكل متينة تشجع على الإبداع وتضمن حماية الملكية الفكرية.

أما برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد تم إقراره بموجب القانون رقم 01_18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، والذي يعتبر منرجحاً حاسماً في تاريخ هذا القطاع، حيث تحدد من خلاله الإطار القانوني والتنظيمي الذي تنشط فيه هذه المؤسسات، وكذا آليات وأدوات ترقيتها ودعمها، هذا الأخير نص في

¹ www.starlimes.com/?t=9037880; la dat de consultation 09/03/2016; 09:00h.

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

مادته الحادية عشر على أهداف تحديد تدابير المساعدة والدعم لترقية هذا النوع من المؤسسات من خلال الحاضنات التكنولوجية كما يلي:¹

- إدراج تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن حركية التطور والتكيف التكنولوجي؛
- تشجيع كل الأعمال الرامية إلى مضاعفة عدد مواقع الاستقبال المخصصة للمؤسسات؛
- ترقية إطار تشريعي وتنظيمي ملائم لتكريس روح المقاولانية وتنمية المؤسسات؛
- تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الأدوات والخدمات المالية الملائمة لاحتياجاتها؛
- تحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ترقية توزيع المعلومة ذات الطابع الصناعي، والتجاري والاقتصادي والمهني والتكنولوجي المتعلقة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الثالث: شروط نجاح حاضنات الأعمال التكنولوجية في الجزائر

أولاً: أسباب تأخر انطلاق الحاضنات التكنولوجية في الجزائر وعوائق انتشارها

ترجع أسباب تأخر انطلاق حاضنات الأعمال التكنولوجية في الجزائر إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية السيئة التي عانت منها الجزائر في السنوات الماضية، بحيث أنه لم يكن هناك وعي سياسي أو اقتصادي يبرز أهمية مثل هذه الأدوات في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن بين هذه العوامل ما يلي:²

- تأخر صدور القوانين والمراسيم المنظمة لنشاط حاضنات المؤسسات حيث كان صدور أولى المراسيم في سنة 2003م؛
- ضعف الوعي السياسي والاقتصادي بأهمية حاضنات الأعمال في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- المشاكل والعقبات التي يعاني منها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دون الاهتمام الجدي بآلية حاضنات الأعمال التكنولوجية؛
- نقص الاطارات والكفاءات اللازمة لإدارة وتسيير الحاضنات؛
- العقبات والعراقيل البيروقراطية التي لا تزال تعاني منها الإدارات والهيئات العمومية في الجزائر، والتي تشكل أهم عائق في إنشاء الحاضنات؛
- من جهة أخرى هناك عوائق تؤثر في انتشار هذا النوع من الحاضنات في الجزائر نذكر منها:

¹ القانون التوجيهي لترقية المنشآت الصغيرة والمتوسطة، رقم 01-18 المؤرخ في 27 رمضان 1422 هـ الموافق لـ 12 ديسمبر 2001م، (الجزائر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77، 15 ديسمبر 2001م، ص ص: 06 07.

² الشريف ربحان، ريم بونواله، مرجع سبق ذكره، ص 09.

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

- ضعف التنسيق بين مختلف هيئات التنمية بما في ذلك بين الجامعات ومؤسسات البحث من جهة وقطاع الإنتاج من جهة أخرى وكذلك فيما بين مؤسسات التمويل والأبحاث والاستشارات؛
- ضعف مشاريع تنمية روح الريادة حيث أن المهارات الريادية لا تزال خاملة وغير مستغلة بينما تنتشر ذهنية الربح والاستثمار سريع المردود.

ثانياً : شروط نجاح الحاضنات التكنولوجية في الجزائر

إن حاضنات الأعمال التكنولوجية في الجزائر كأى كيان إداري يتطلب نجاحه توافر حزمة متكاملة من الشروط لأنه معرض لمشاكل ومعوقات قد تقف في سبيل تحقيقه لأهدافه، كالعوائق السياسية، البشرية، القانونية، الترابط الضعيف مع الجامعة هذا زيادة على تلك العوائق التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحد ذاتها.

- فجاح حاضنات الأعمال التكنولوجية في الجزائر يتطلب تعبئة شاملة للجهود والموارد لإقامة أكبر عدد ممكن من الحاضنات في أقطار الوطن وذلك بأخذ الأمور التالية بعين الاعتبار:¹
- وجود بحث علمي قوي ومبدع ومؤسسات بحثية قادرة على المساهمة في النمو الاقتصادي؛
- توافر روح الإبداع والابتكار؛
- تشجيع ثقافة العمل الحر و روح المقاوالية؛
- العمل على أن تكون الحاضنات محل مشاركة بين مؤسسات الدولة ومؤسسات القطاع الخاص لأن الدعم المعنوي والمادي يصبح أيسر وأكثر فاعلية؛
- الدقة في اختيار مديري الحاضنات وكذا إعطاءهم الصلاحيات والحرية التي يحتاجونها لضمان نجاح الحاضنة وكذا المؤسسات المحتضنة؛
- التوسع في إقامة حاضنات الأعمال والمشروعات التكنولوجية والمؤسسات المشابهة الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة.

➤ وضع معايير وضوابط محددة لقبول المؤسسات المراد احتضانها والتي تتمثل في:²

- ✓ أن توفر المؤسسة فرص عمل جديدة؛
- ✓ أن يستخدم المشروع التكنولوجيا المناسبة والمستحدثة؛
- ✓ ألا ينتج عنه تلوث أو أضرار بالبيئة المحيطة؛
- ✓ أن تتميز منتجاته بالجودة والقابلية للتسويق؛
- ✓ أن يكون نشاط المؤسسة إما صناعي أو خدمي؛
- ✓ أن تتوافق طبيعة المؤسسة مع نوع الحاضنة وأهدافها وموقعها الجغرافي؛
- ✓ أن تتوفر لدى القائم على المؤسسة المقومات الفنية والإدارية؛

¹www.tuniseindustrie.nat.tn>news>oadim; la dat de consultation 07/04/2016; 21:00h.

²www.Sfdegypt.Org/web/Sfd/incubatars; la dat de consultation 03/04/2016; 12:05h.

بالإضافة إلى:¹

✓ أن تكون للمؤسسة جدوى اقتصادية؛

✓ أن تتناسب المؤسسة مع الظروف المحلية؛

✓ زيادة القيمة المضافة المحلية؛

✓ تحسين القدرة على التصدير؛

✓ إمكانية توسعها في المستقبل.

➤ تشجيع أنظمة التمويل خارج القروض المصرفية وذلك بهدف دعم وتطوير القدرة التمويلية وتوفير مصادر جديدة للتمويل أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مثل مشروعات الشركات، توظيف الأموال وشركات التأجير والبنوك الإسلامية؛

➤ كما يجب أن تتوافق الخدمات والتسهيلات التي تقدمها الحاضنة مع الاحتياجات الحقيقية للمؤسسات، كما أن اختيار موقع المؤسسات له دور هام في نجاح الحاضنات بحيث يجب أن تكون قريبة من مجتمع الأعمال والجامعات ومراكز البحث وبمنطقة تتوفر على الهياكل القاعدية من طرقات، ووسائل نقل وخطوط هاتفية... إلخ.

➤ والشكل التالي يوضح أهم العناصر الضرورية لنجاح الحاضنات التكنولوجية في الجزائر:

¹ حسين رحيم، "المؤسسات الحاضنة وشركات رأس المال المخاطر كآليتين لدعم وتنمية الصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسات الاقتصادية وتعظيم مكاسب الإدماج في الحركة الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف- الجزائر، يومي 29-30 أكتوبر 2001م، ص 15.

الشكل رقم (03-01): العناصر الضرورية لنجاح حاضنات الأعمال التكنولوجية الجزائرية



المصدر: من إعداد الطالبتين

المبحث الثالث: حاضنات الأعمال التكنولوجية بورقلة

المطلب الأول: تقديم عام للحظيرة التكنولوجية

هي ثاني حاضنة تكنولوجية في الجزائر تقع بورقلة، أنشأت في 01 مارس 2012م، ودشنت من طرف وزير البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال السابق "حميد صالح"، من أجل تعزيز الابداع التكنولوجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما تقوم بتقديم دورات تكوينية لفائدة المؤسسات الناشئة.¹

أولاً: شروط الالتحاق بالحاضنة التكنولوجية بورقلة

- من أجل قبول المشروع في الحاضنة، يجب أن تتوفر الشروط التالية في المشروع:²
- أن يمس جانب تكنولوجيات الإعلام والاتصال؛
- أن يكون ذو طابع تجاري إبداعي، قابل للتحقيق على أرض الواقع، وله خمس سنوات من الوجود كأقصى حد؛
- يجب أن يكون حامل المشروع الإبداعي متمكن، أي قادر على الشرح والإقناع بفكرته في مرحلة مقابلته للجنة الانتقاء التي هي من الجزائر العاصمة، وهذا ما يزيد من فرصة قبول المشروع.

ثانياً: الخدمات التي تقدمها الحاضنة التكنولوجية بورقلة

يتم توجيه الخدمات التي تقدمها الحاضنة إلى الذين يحملون مشاريع إنشاء مؤسسات إبداعية لمدة 30 شهرا ومن بين هذه الخدمات:³

الخدمات القانونية: ويتم التطرق فيها إلى آلية إنشاء المشروع، والإحاطة بالقوانين والتشريعات التي لها علاقة بنوع العمل الذي يمارسه المشروع، كيفية التسجيل في السجل التجاري، وكذا التعرف على التسهيلات التي يمكن أن تقدمها الدولة للمشروع، الإعفاءات الضريبية، إعفاءات من الرسوم الجمركية، إعانات، تحديد المواصفات، قيود تشغيل العمال وقوانين العمل.

الخدمات التسويقية: وتتمحور حول وصف السوق من خلال تحديد حجمها وتقسيمها بين مختلف فئات المستهلكين وبين مختلف العلامات المتواجدة، دراسة المستهلكين من خلال التعرف على دوافعهم ومواقفهم وسلوكياتهم وبصفة عامة سيرورتهم في الشراء، التنبؤ بالطلب الكلي، وتحديد قدرات الطلب والمبيعات المحتملة لمنتج المؤسسة؛

¹www.elmouwatin/dz; la dat de consultation 09/03/2016; 09:00h

²باخالد خديجة، "دور حاضنات الأعمال التكنولوجية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتبني نظام الحوكمة دراسة حالة مشروعين في الحاضنة التكنولوجية -ورقلة -"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص تسيير مؤسسات صغيرة ومتوسطة (غير منشورة)، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2013م-2014م، ص 18.

³باخالد خديجة، نفس المرجع أعلاه، ص ص: 19 20.

الخدمات التسييرية: وتتمثل في أساليب الإدارة الحديثة، استشارات تتعلق بالتوظيف واختيار الموارد البشرية للمشروع، لاهتمام بالصحة والسلامة للقوى البشرية، استشارات حول آلية الحصول على المعدات اللازمة للمشروع، كيفية التخطيط الجيد للمشروع، خلق قنوات الاتصال بين الأفراد والبيئة المحيطة بهم لتنمية مهاراتهم.

الخدمات المحاسبية والمالية: وتشمل المساعدة في إعداد الفواتير، الإسهام في التنسيق مع المؤسسات التمويلية المختلفة وأصحاب الأفكار المنتسبين للحاضنة، التعريف بمصادر التمويل المناسبة للمشروع، العمل مع البنوك بهدف التقليل من الضمانات المطلوبة، كيفية التحليل المالي للمشروع (رأس المال الثابت، رأس المال العامل، تحليل الاستثمارات... الخ).

خدمات التنمية البشرية: تساهم الحاضنة في تمكين حامل المشروع من إدارة الوقت بطريقة جيدة، كما تساهم في حل النزاعات والصراعات داخل المؤسسة، وكذا إرساء قواعد الاتصال وكيفية الإقناع، خلق قنوات اتصال بين أفراد البيئة المحيطة بهم، تشجيع الأفراد على المبادرة والإبداع.

توفير أساليب تكنولوجية في التدريب: (اللوحات الرقمية، الحواسيب، الإنترنت).

خدمات مكتبية: توفير مكتبة مجهزة وبكتب مختلفة.

خدمات مختلفة: وتتمثل في مشاركة حاملي المشاريع في المنتديات والمعارض والندوات، الإشهار بحاملي المشاريع (التلفاز، الجرائد، الإذاعة، تقارير)، كما تقوم الحاضنة بدعوة خبراء في المحاماة، محاسبون، مستشارون وغيرهم من أجل إلقاء محاضرات مهمة، التقييم المستمر لتحسين الأداء، توفير المقر المناسب لإقامة المشروع.

ثالثاً : طرق تدريب المشاريع داخل الحاضنة

هناك نوعان من التدريب داخل الحاضنة¹:

تدريب عام: وهو عبارة عن تدريب عام أي يخضع له جميع حملة المشاريع باختلاف أنشطتهم مثلاً بالنسبة لطرق التسيير والجوانب القانونية تكون شاملة نوعاً ما عن مجالات أخرى.

تدريب متخصص: حسب نوع المشروع واحتياجاته بحيث يحسن من كفاءته ويزيد من أدائه مثلاً بالنسبة للتنمية البشرية يتم تدريب كل حامل مشروع على مدى أي حسب نوع النشاط الذي يقوم به حيث أن التدريب المقدم لحامل مشروع في مجال السياحة يختلف عن التدريب الذي يقدم لحامل مشروع الطاقة الشمسية كل حسب متطلبات مشروعه.

¹أباخالد خديجة، مرجع سبق ذكره، ص21.

المطلب الثاني: مشروع صديق الطاقة معينة من بين المشاريع المحتضنة بحاضنة ورقلة
يتضمن المشروع المحتضن المعلومات التالية:¹

أولاً : تقديم عام للمشروع

إسم المشروع: صديق الطاقة.

مهمته: تقديم الخدمات في مجال الطاقة الشمسية في جنوب الجزائر.

قيمه: العمل على حماية وتعزيز الطاقة المتجددة.

رأس مال المشروع: 100000 دج.

الشكل القانوني للمشروع: شركة ذات مسؤولية محدودة.

عدد الشركاء: ثلاث مساهمين.

موقع المشروع: محتضن من طرف الحضيرة التكنولوجية بورقلة.

ثانياً : منتج المشروع

أ. توفير الطاقة المتجددة (لوحة للطاقة الشمسية، العاكس، وحدة تحكم، بطارية...);

ب. الخدمات: توفير المرافق وصيانتها، الدراسات الفنية للطاقة؛

ج. الزبائن المستهدفة: المؤسسات الحكومية والخاصة؛

د. الأهداف

توفير الطاقة النظيفة، إعطاء الفرصة للممارسة الميدانية لطلاب الجامعات، تقليل استهلاك الكهرباء (الإدارة العامة إشارات المرور...)، تطوير الزراعة في المناطق النائية (ضخ المياه، الكهرباء)، توفير فرص عمل، ضمان إنتاج الكهرباء الدائم، المشاركة في مشاريع وطنية لضمان الاستخدام الأفضل للطاقة المتجددة.

ثالثاً : معطيات بيئة المشروع

البيئة الداخلية: تعتبر المنطقة مصدر كبيراً للطاقة المتجددة لموقعها الجغرافي، كما أن مرافق الإنتاج بالمنطقة تعتمد على استخدام الآلات والأجهزة الكهربائية.

البيئة الخارجية: الجانب القانوني والسياسي مشجع على تطوير الطاقة المتجددة أما الثقافة الاجتماعية فهي عكس ذلك، أما البيئة الطبيعية فهي ملائمة أيضاً لتوفر أشعة الشمس ذات القيمة العالية، كما أن لديها أراضي زراعية واسعة متخلفة بسبب عدم وجود الكهرباء والتي هي بحاجة للمشروع.

رابعاً : تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات

نقاط الضعف: وتتمثل في عدم وجود تمويل، وكذا عدم وجود خبرة مهنية في المجال.

نقاط القوة: المعرفة بجوانب المشروع، واستفادة الجزائر من الطاقة الشمسية، وتلقي التدريب العملي في المجال، الطموح القوي واستعداد أصحاب المشروع لإنجاح مشروعهم.

¹باخالد خديجة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 26 27.

الفرص: المشروع يعتبر من المشاريع التي تتم مرافقتها في حاضنات الأعمال بورقلة، وكذا انخفاض المنافسة في هذا المجال.

التحديات: وتتمثل في غياب ثقافة استخدام الطاقة المتجددة بين المواطنين وعدم وجود خرائط لأشعة الشمس على جنوب الجزائر.

خامساً: اتصالات المشروع

المنتجات الإعلانية على شبكة الإنترنت، الصحف، والمجلات، توزيع الخرائط، استخدام الاتصالات والمعلومات، دعوة الأشخاص إلى الشركة، أو من خلال مكالمات هاتفية.

سادساً: ميزات خدمات المشروع

تقديم خدمات جيدة مع ضمان 12 شهرا، تكييف الهواء بالطاقة الشمسية للشركات الخاصة والأجنبية، تقديم أسعار ملائمة.

سابعاً: تمويل المشروع

ويكون عن طريق مساهمة المؤسسات المالية، المساهمة الشخصية، مساهمة ممتلكات الدولة، مساهمة الرعاية (خاصة).

ثامناً: تنفيذ المشروع

خلق وتصنيع لوحات الطاقة الشمسية وملحقاتها، إنشاء وحدات إنتاج الطاقة الشمسية للتسويق المباشر في الشبكة الكهربائية أو غير المباشر في البطاريات الخاصة، تقديم التدريب والاستشارات.

تاسعاً: توزيع المشروع

- **توزيع مباشر:** ويتم عن طريق زيارات لكل الشركات المستهدفة وتقديم عروض فيها.
- **توزيع غير مباشر:** عن طريق الإعلانات، الصحف، المجلات، مواقع الانترنت، الراديو، عرض كتيبات.

عاشراً: تأثير خدمات الحاضنة على مشروع صديق الطاقة¹

1_ الجانب التسويقي: تمكن حامل المشروع من دراسة السوق وذلك من خلال التعرف على مختلف الشرائح التي من الممكن أن تستفيد من المنتج والخدمات المقدمة وكذا كيفية تغطية هذه الاحتياجات.

2_ الجانب القانوني: عدم تلقي حاملي المشاريع التدريب الكافي في هذا المجال لذا لا يمكن الحكم على مدى استفادة حامل المشروع من هذا المشروع.

3_ الجانب التقني: يمكن القول بأن حاملي هذا المشروع لديهم التأهيل الكافي وهذا لأن المشروع من ضمن تخصصهم وأما النسبة لإنشاء موقع إلكتروني من أجل الترويج لمشروعهم وخدماتهم فهذا يعود إلى قلة

¹باخالد خديجة، مرجع سبق ذكره، ص 39.

الوقت وكذا لم يتم تكوينهم بشكل جيد وهذا نظرا لتوقف الحاضنة عن تدريبهم وهذا راجع لأسباب تقنية وتسييرية لمسييري الحاضنة.

الجانب التسييري: وتظهر مدى استفادة حامل المشروع للجوانب التسييرية من خلال معرفته لاحتياجات المؤسسة سواء كانت مادية مالية أو بشرية وطرق التسيير المناسبة للمشروع وكذا التعرف على الزبائن الذين سيتم توجيه المنتج لهم.

إحدى عشر: الصعوبات التي تواجه المشروع من طرف الحاضنة

- عدم الحصول على التمويل الكافي وهذا المشكل نجده عند جميع حاملي المشاريع لأن إجراءات التعاون مع مختلف المؤسسات التمويلية يأخذ وقت.
- عدم استفادة حامل المشروع من الخدمات المقدمة وهذا راجع لتوقف الحاضنة المتكرر بسبب المشاكل التسييرية والتقنية التي تعاني منها.

المطلب الثالث: تقييم الحاضنة التكنولوجية بورقلة

تعتبر الحاضنة التكنولوجية بورقلة وسيلة فعالة تهدف أساسا إلى مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إثبات ذاتها وتوفير الموارد المالية والفنية والإدارية والتسويقية التي تحتاجها، بالإضافة إلى مساهمتها في خلق فرص عمل دائمة وجديدة وكذا تحسين أداء هذه المشاريع حتى يتم تطبيقها على أرض الواقع.

تعتمد هذه الحاضنة على مجموعة من الآليات التي تتمثل في مختلف الخدمات والاستشارات (القانونية والمالية والتسييرية والمحاسبية والتسويقية....) من بداية التسجيل إلى غاية التخرج منها وهذا من خلال:

➤ في مرحلة ما قبل الاحتضان يتم عرض مخطط أولي للمشروع والذي يقيم من طرف اللجنة التي تم اعتمادها وبعد الموافقة وقبول المشروع يتم منح حاملي المشاريع خدمات وتدريبات عامة في مجال التسويق، التسيير، المحاسبة والتنمية الذاتية والتحكم في تقنيات المعلومات والاتصال، وتليها مرحلة الاحتضان لكن قبل الدخول إلى هذه المرحلة يتم تقييم المشاريع من خلال معرفة هل هناك تغييرات على مخطط الأعمال أم لا، وفي حالة ما إذا لوحظ أن المخطط الأولي للمشروع لم يتطور يعيد حامل المشروع نفس المرحلة، ويسمح له بإعادتها مرتين فقط أما بالنسبة للمشاريع التي تم انتقالها إلى مرحلة الاحتضان فيتم تقديم لها المرافقة المتخصصة حسب احتياجات المشروع وهذا ما تقدمه حاضنة ورقلة، وقد تكون هذه المرافقة خارج الحاضنة من خلال علاقات تعاون تتم بين الحاضنات والجهة المرافقة وعلى أساسها يقوم حامل المشروع بوضع مخطط نهائي يستطيع من خلاله إنشاء مؤسسته.

➤ تعتبر الحاضنة واسطة بين المستثمرين، الجهات المالية وحاملي المشاريع.

➤ كما تتيح لحاملي المشاريع فرصة المشاركة في الملتقيات والمعارض لعرض أفكارهم.

➤ بعد إنشاء المؤسسة تتيح الحاضنة من خلال الشهادة التي تمنحها لحاملي المشاريع إعفاء

ضريبي لمدة خمس سنوات.

➤ كما أن حاضنة ورقلة تواجه عدة صعوبات من بينها:

➤ غياب التنسيق والتكامل بين حاضنات الأعمال وبعض الجهات التي تساهم في تنمية المشاريع

كمراكز التسهيل وهذا حتى لا يكون هناك تداخل في المهام؛

➤ الانقطاعات المتكررة للحاضنة وتأثيره على حاملي المشاريع؛

➤ عدم شمولية الخدمات المقدمة من طرف الحاضنة مما يؤدي إلى وجود اختلالات في تصميم

مخطط الأعمال.

خلاصة الفصل

تعرف الجزائر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها بأنها كل مؤسسة إنتاج سلع وخدمات تشغل من 01 إلى 250 عاملا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري دج تستوفي معيار الاستقلالية.

كما أن هذا النوع من المؤسسات يحتل مكانة هامة في الاقتصاد الوطني من خلال مساهمته في الناتج الداخلي الخام والتشجيع على الاستثمار وخلق مناصب شغل، وكذا المساهمة في زيادة الصادرات وإحلال الواردات.

إلا أنه ورغم الإحصائيات التي تبين مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أنها مازالت تعاني من عدة مشاكل: فنية، إدارية، تمويلية، قانونية، سياسية... إلخ، تعيق ترقية وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

ولعل الحاضنات التكنولوجية والآليات المرافقة لها تظهر كحل بديل لذلك من خلال توفيرها للدعم المعنوي والمادي والاستشاري والإداري والقانوني والسياسي لهذه المؤسسات، والذي لا يتم إلا بتوافر شروط منها: توافر روح الابداع والابتكار، ووضع معايير وضوابط لقبول المؤسسات المحتضنة ووجود بحث علمي وغيرها، وكنموذج عن الحاضنات التكنولوجية بالجزائر تطرقنا إلى الحظيرة التكنولوجية بورقلة وأهم خدماتها المقدمة إلى أحد المشاريع المحتضنة.

خاتمه

إن عملية النهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لا يكون حتماً إلا من خلال إيجاد بيئة ملائمة تكفل الدعم التمويلي، الإداري، والتنظيمي لها، وذلك من خلال إزالة الاختلالات والمعوقات على جميع الأصعدة.

حيث تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مثلها في ذلك مثل باقي الدول النامية، العديد من المشاكل والصعوبات التي تحد من قدرتها على العمل وتقلل من مساهمتها في دفع عجلة النمو الاقتصادي، ورغم الجهود التي قامت وتقوم بها السلطات الجزائرية في سبيل القضاء على هذه المشاكل والصعوبات أو الحد منها على الأقل، غير أن هذه الجهود لا تزال غير كافية للتخلص من هذه العقبات، وخاصة فيما يتعلق بالجوانب المعلوماتية والتكنولوجية، ولذلك كان من الضروري البحث عن تقنيات جديدة تتولى هذا النوع من المؤسسات، ومن بينها الحاضنات التكنولوجية والتي تتبنى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبخاصة في السنوات الأولى لنشأتها وتساعد على النمو الآمن، ورفع قدراتها على إحداث التنمية الاقتصادية، كما تعمل على خدمة أصحاب المؤسسات التي لها قاعدة تكنولوجية وهذا ما يسمح بالنهوض بالتطبيقات التكنولوجية وإحداث تنمية تكنولوجية مستدامة في المجتمع، مما يترتب عليه استحداث وتطوير صناعات قائمة وجديدة يمكن لها أن تفي باحتياجات السوق المحلية ولما لا تحقيق الاكتفاء الذاتي.

فالحاضنات التكنولوجية تعمل على خلق صور ذهنية للنجاح أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي توفرها إدارة الحاضنة، وتعتبر عاملاً جوهرياً في تنمية هذا النوع من المؤسسات، حيث توفر الحاضنات التكنولوجية أماكن ومساحات متنوعة، وكذلك برامج لتمويل المشروعات الجديدة، وجميع أنواع الدعم بما فيها الدعم الفني، الإداري، التسويقي، القانوني.

وتؤكد الدراسات الحديثة على أهمية الحاضنات التكنولوجية في دعم التطور الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية على غرار الجزائر لما لها من دور في استيعاب البحوث العلمية ونقلها من الأدراج والعقول إلى الواقع الإنتاجي.

النتائج العامة

من خلال الدراسة وعلى ضوء المعلومات التي تحصلنا عليها توصلنا إلى النتائج التالية:

➤ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي كل مؤسسة تعمل في إحدى القطاعات الاقتصادية ويتراوح عدد عمالها، رقم أعمالها، حصيلتها السنوية، بين حد أدنى وحد أعلى تحدده الدولة وتتمتع بالاستقلالية في الإدارة والملكية مع حصة سوقية محددة وتكون محلية النشاط.

➤ كما تتميز هذه المؤسسات بخصائص تميزها عن سائر المؤسسات الأخرى من خلال جمعها بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- تهدف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية، واستغلال الطاقات الإنتاجية والبشرية والإمكانات المحلية وكذا خلق فرص عمل جديدة، كما أنها تشكل مصدرا دخل لمستخدميها ومصدرا إضافيا لتنمية العائد للدولة.
- كما تحصل هذه المؤسسات على مواردها المالية عن طريق التمويل الذاتي أو عن طريق مصادر رسمية أو مصادر غير رسمية.
- أنه ورغم أهمية هذا النوع من المؤسسات في الدول النامية إلا أنها تعاني من مشكلات تعيق ترقيتها وتأهيلها يمكن حصرها في مشكلات: إدارية، سياسية، قانونية، تمويلية، فنية، وقد تكون داخلية أو خارجية.
- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب شغل جديدة ودعم الصادرات وتحقيق توازن اقتصادي واجتماعي على المستوى الكلي والإقليمي كما تساهم في محاربة أنماط السلوك الاجتماعي غير السوي... إلخ.
- تعرف حاضنات الأعمال التكنولوجية بأنها كل مؤسسة تعمل على احتضان الأفكار والمشاريع وتطويرها وذلك بتقديم الدعم التقني لها والمشورة العلمية، الفنية، الإدارية، المالية، وذلك طيلة فترة الاحتضان كما أن لها كيان قانوني.
- يقدم هذه النوع من الحاضنات خدمات: إدارية، تمويلية، عامة وشخصية... إلخ، كما تقوم بإقامة برامج ومحاضرات وندوات تدريبية.
- إن الحاضنات التكنولوجية تمثل النواة الأساسية لترجمة الإنجاز العلمي والابداع البشري إلى مشروعات عمل جادة ومنتجة.
- تتم التنمية التكنولوجية إما عن طريق:
- ✓ استيراد التكنولوجيا من الخارج؛
- ✓ أو توليدها محليا عن طريق مراكز البحث والتطوير التكنولوجي.
- تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أهمية بالغة من خلال مساهمتها في خلق فرص عمل جديدة وكذا زيادة الناتج الداخلي الخام، كما تساهم في زيادة الصادرات والواردات.
- كما أن هذا النوع من المؤسسات في الجزائر يعاني من مشاكل: سياسية، تمويلية، قانونية، فنية، إدارية تعيق ترقيتها وتأهيلها.
- يتطلب نجاح حاضنات الأعمال التكنولوجية في الجزائر حزمة متكاملة من الشروط نذكر منها:
- وضع معايير وضوابط لقبول المؤسسات المحتضنة، الدقة في اختيار مديري الحاضنات وإعطاءهم حرية التصرف، وكذا توافر روح الابداع والابتكار.
- تتمثل سبل الحاضنات التكنولوجية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في تقديمها للدعم المالي، القانوني، السياسي، الفني، الاستشاري، الإداري بالشكل اللازم للنهوض والرقى بهذا القطاع إلى مصاف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العالمية.

➤ تعتبر الحاضنة التكنولوجية بورقلة نموذج واقعي عن الدور الذي تمارسه هذه الحاضنات في ترقية وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

التوصيات:

على أساس ما توصلنا إليه من نتائج نوصي بما يلي:

- تكثيف الإعلام بالحاضنات التكنولوجية والدور الذي تلعبه في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك لجهل الكثيرين من المؤسسين وأصحاب المشاريع في الجزائر بأهميتها في دعم مؤسساتهم.
- الاستفادة من التجارب السابقة في حاضنات الأعمال التكنولوجية.
- تقييم واقع الحاضنات التكنولوجية الحالية في الجزائر ومعالجة النقائص.
- دراسة وتخصيص مناطق مناسبة للحاضنات التكنولوجية لتقوم بالدور المنوط إليها.
- نشر الوعي في أوساط المستثمرين ورجال الأعمال للمبادرة في الاستثمار في مجال الحاضنات التكنولوجية.

➤ استقطاب التكنولوجيا لأنها تساعد على تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

الآفاق المستقبلية:

- بعد طرحنا لهذه الدراسة نقترح بعض المواضيع التي يمكن أن تكون مواضيع لدراسات مستقبلية:
- دور الحاضنات التكنولوجية في التنمية المحلية لولاية أدرار.
- دراسة مقارنة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحتضنة تكنولوجياً والغير محتضنة تكنولوجياً في الجزائر.

ثالثة المرام

المصادر باللغة العربية

أولاً : الكتب

1. جالن سنبرهل، ترجمة د طيب بطرس، " منشآت الأعمال الصغيرة"، الطبعة الثانية، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة_مصر، 1998م.
2. رابح خوني، رقية حساني، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها"، الطبعة الأولى، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2008م.
3. رمضان النوسي، عبد السلام الدويبي، "حاضنات الأعمال والمشروعات الصغرى"، الطبعة الأولى، المركز العربي لتنمية الموارد البشري، ليبيا، 2003م.
4. سعد عبد الرسول محمد، "الصناعات الصغيرة كمدخل لتنمية المجتمع المحلي"، بدون طبعة، المكتب العلمي للنشر والتوزيع، الاسكندرية_مصر، 1998م.
5. سمير محمد عبد العزيز التمويل وإصلاح الهياكل المالية"، الطبعة الأولى، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، لبنان، 1997م.
6. سمير محمد عبد العزيز، "التأجير التمويلي"، الطبعة الأولى، مكتبة ومطبعة الإشعاع التقنية، مصر، 2001م.
7. عبد الغفار حنفي، "أساسيات الاستثمار والتمويل"، بدون طبعة، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000م.
8. عبد المطلب عبد الحميد، "اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة"، بدون طبعة، الدار الجامعية، الاسكندرية_مصر، 2009م.
9. محمد بلقاسم حسن بهلول، الاستثمار واشكالية التوازن الجهوي، بدون طبعة، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1990م.
10. محمد هيكل، "مهارات إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة"، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة - مصر، 2002م.

ثانياً : الدوريات

1. آيت عيسى عيسى، " المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر آفاق و قيود"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السادس، جامعة تيارت، الجزائر.
2. شبوطي حكيم، "الدور الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 03، جامعة يحي فارس بالمدينة، الجزائر، جوان 2008م.
3. شريف غياط، محمد بوقوم، "حاضنات الاعمال التكنولوجية ودورها في تطوير الابداع و الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- حالة الجزائر-"، مجلة أبحاث إدارية واقتصادية، العدد السادس، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ديسمبر 2009.

4. عازب الشيخ، غربي العيد، "دعم القدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري"، مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 13، جامعة الشلف، الجزائر، جانفي 2015م.
5. علي سماي، "دور الحاضنات التكنولوجية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع، جامعة المدية، الجزائر، جوان 2010م.
6. عيسى بن ناصر، "حاضنات الأعمال كألية لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 18، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، مارس 2010م.
7. محمد حسين الوادي، "دور حاضنات الأعمال التكنولوجية في التنمية الاقتصادية مع الإشارة للتجربة الأردنية"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، جوان 2010م.
8. منى مسغوني، "تحو أداء تنافسي متميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مجلة الباحث، العدد 10، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2012م.
- ثالثاً: الأنظمة والمراسيم**
1. المادة الثالثة، المرسوم التنفيذي رقم 03-79 المؤرخ في 25 فبراير 2003م والمتعلق بتحديد الطبيعة القانونية لمراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومهامها وتنظيمها، الجمهورية الجزائرية، (الجريدة الرسمية)، العدد 13، الصادرة في 26 فبراير 2003م.
2. المادة الرابعة، المرسوم التنفيذي رقم 03-79 المؤرخ في 25 فبراير 2003م والمتعلق بتحديد الطبيعة القانونية لمراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومهامها وتنظيمها، الجمهورية الجزائرية، (الجريدة الرسمية)، العدد 13، الصادرة في 26 فبراير 2003م.
3. القانون التوجيهي لترقية المنشآت الصغيرة والمتوسطة، رقم 01-18 المؤرخ في 27 رمضان 1422هـ الموافق لـ 12 ديسمبر 2001م، (الجزائر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77، 15 ديسمبر 2001م).
4. المادة الثانية، المرسوم التنفيذي رقم 03-79 المؤرخ في 25 فبراير 2003م والمتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، الجمهورية الجزائرية، (الجريدة الرسمية)، العدد 13، الصادر في 26 فبراير 2003م.
5. المادة الثالثة، المرسوم التنفيذي رقم 03-79 المؤرخ في 25 فبراير 2003م والمتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، الجمهورية الجزائرية، (الجريدة الرسمية)، العدد 13، الصادر في 26 فبراير 2003م.

6. المادة الرابعة، المرسوم التنفيذي رقم 03-79 المؤرخ في 25 فبراير 2003م والمتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، الجمهورية الجزائرية، (الجريدة الرسمية)، العدد 13، الصادر في 26 فبراير 2003م.

7. المادة الأولى، المرسوم التنفيذي رقم 03-79 المؤرخ في 25 فبراير 2003م والمتعلق بتحديد الطبيعة القانونية لمراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومهامها وتنظيمها، الجمهورية الجزائرية، (الجريدة الرسمية)، العدد 13، الصادرة في 26 فبراير 2003م.

رابعاً : أوراق الملتقيات

1. الأخضر بن عمر، علي بالموشي، " معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها"، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى الوطني حول: النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، يومي 05-06 ماي 2013م.

2. العربي تيقاوي، "دور حاضنات الأعمال في بناء القدرات التنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة_ كنموذج للمقاولاتية من وجهة نظر العاملين"، ورقة بحثية في قدمت طار الملتقى الدولي حول: حاضنات الأعمال، جامعة العقيد أحمد دراية، أدرار_الجزائر، 2006م.

3. الشريف ربحان، بومود إيمان، "بورصة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة أحدث مصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسبية بن بوعلي بالشلف، الجزائر، يومي 17-18 أبريل 2006م.

4. الشريف ربحان، ريم بنوالة، "حاضنات الأعمال كآلية لمرافقة المؤسسات الصغيرة - نموذج مقترح في مجال تكنولوجيا المعلومات -"، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى الوطني حول: استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، الجزائر، يومي 18-19 أبريل 2012م.

5. بابا عبد القادر، مقومات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعوقاتها في الجزائر"، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسبية بن بوعلي بالشلف، الجزائر، يومي 17-18 أبريل 2006م.

6. بركان دليلة، حايف سي حايف شيراز، "حاضنات الأعمال كأداة فعالة لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM، ولاية بسكرة"، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى الوطني حول: استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في

- الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، يومي 18-19 أبريل 2012م.
7. حسين رحيم، "المؤسسات الحاضنة وشركات رأس المال المخاطر كآليتين لدعم وتنمية الصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى الدولي حول: تأهيل المؤسسات الاقتصادية وتعظيم مكاسب الإدماج في الحركة الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف-الجزائر، يومي 29-30 أكتوبر 2001م.
8. خالد رجم، دادن عبد الغنى، "عرض مفاهيم عامة حول حاضنات الأعمال وتجارب عالمية"، ورقة بحثية قدمت في إطار المؤتمر العلمي الدولي حول إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، يومي 18 و19 أبريل 2012م.
9. ريمي رياض، ريمي عقبة، "تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في الجزائر"، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى الوطني حول: النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، يومي 05-06 ماي 2013م.
10. محمد الهادي مباركي، "المؤسسات المصغرة ودورها في التنمية"، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى الوطني الأول حول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي، الأغواط-الجزائر، يومي 08-09 أبريل 2002م.
11. محمد بن بوزيان، الطاهر زيان، "دور تكنولوجيا الحاضنات في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى الدولي: حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، يومي 17-18 أبريل 2006م.
12. محمد يعقوبي، "مكانة وواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، يومي 17-18 أبريل 2006م.
13. منصور الزين، "آليات دعم ومساندة المشروعات الريادية والمبدعة لتحقيق التنمية- حالة الجزائر-"، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى العلمي الدولي حول: الابداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، الجزائر، يومي 12-13 ماي 2013م.
14. ميلود تومي، "مستلزمات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، يومي 17-18 أبريل 2006م.

15. نذير عبد الرزاق، قراوي أحمد الصغير، "إعادة بناء المنهج التفكيرى لدر مالكي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى الدولي الثاني حول: تسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، يومي 12-13 أبريل 2006.
16. ضحاک نجية، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الأمس واليوم آفاق، تجربة الجزائر"، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى الدولي: حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، يومي 17-18 أبريل 2006م.
17. عبد الرزاق خليل، نور الدين هناء، "دور حاضنات الأعمال في دعم الابداع لدى المؤسسات الصغيرة في الدول العربية"، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، يومي 17-18 أبريل 2006م.
18. عبد الرحيم ليلي، لدرع خديجة، "حاضنات الأعمال التكنولوجية كآلية لدعم الابداع في المؤسسات الصغيرة الرائدة"، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى الدولي حول: الابداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة دراسة وتحليل تجارب وطنية ودولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، الجزائر، يومي 18-19 ماي 2011م.
19. قدي عبد المجيد، "دور الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مواجهة التحديات"، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى الوطني الأول حول: فرص الاستثمار بولاية غرداية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -الواقع والتحديات-، يومي 02-03 مارس 2006م.
20. عديّة السعيدى، "دور الحاضنات التكنولوجية في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى الوطني حول: استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، الجزائر، يومي 18-19 أبريل 2012م.
21. سليمان ناصر، عواطف محسن، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية"، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير حول الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل، المركز الجامعي، غرداية -الجزائر، يومي 23-24 فيفري 2011م.
22. سليمان ناصر، عواطف محسن، "قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات المعوقات والحلول"، بحث مقدم في إطار الملتقى الدولي حول تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الأفق الثالثة بالجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، يومي 28-29 أكتوبر 2014م.

23. شرعة عماد الدين، " دور الحاضنات التكنولوجية في التأسيس لاقتصاد المعرفة"، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى الوطني حول: استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، يومي 18-19 أفريل 2012م.

خامساً: الرسائل الجامعية

➤ الأطروحات:

1. أشرف محمد جمعة البنان، "دور الصناعات الصغيرة في حل مشكلة البطالة في مصر"، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، مصر)، 2002م، ص 75.
2. لخلف عثمان، "واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها"، (أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر)، 2003م_2004م.
3. يوسف قرشي، "سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، (أطروحة دكتوراه دولة في الاقتصاد غير منشورة، تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر)، 2005م.

➤ المذكرات

1. أحمد حلمي عبد اللطيف، "الصناعات الصغيرة وأثرها في مشكلة البطالة في مصر"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، 1994م.
2. أويختي نصيرة، "القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل العولمة_حالة الجزائر_"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في التنمية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر)، 2010م_2011م.
3. باخالد خديجة، "دور حاضنات الأعمال التكنولوجية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتبني نظام الحوكمة دراسة حالة مشروعين في الحاضنة التكنولوجية -ورقلة-"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص تسيير مؤسسات صغيرة ومتوسطة (غير منشورة)، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2013م-2014م.
4. برجى شهرزاد، "اشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2011م_2012م.
5. سيد علي بلحمدي، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتحقيق التنمية في ظل العولمة"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، تخصص إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة_الجزائر، 2006م.

6. صالح سامي، "التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة مساهمة القرض الشعبي الجزائري-وكالة البويرة-"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج-البويرة-، الجزائر، 2014م-2015م.
7. عليان نبيلة، "الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة - دراسة حالة الجزائر-"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية (غير منشورة)، تخصص مالية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج-البويرة-، الجزائر، 2014م-2015م.
8. فاطمة الزهراء عبادي "مقومات تحقيق الأداء المتميز للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير علوم التسيير (غير منشورة)، تخصص إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، الجزائر، 2007م.
9. قوبيع نادية، "إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية- حالة الجزائر-"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001م.
10. قويدري عبد الرحمان، "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية: دراسة حالة ولاية أدرار"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، الجزائر، 2011م-2012م.
11. لخلف عثمان، "دور ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية حالة الجزائر"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 1995م.
12. ليلي لولاشي، "التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2004م-2005م.
13. مشري محمد الناصر، "دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، تخصص إستراتيجية المؤسسة التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2008م-2011م.

14 نيفين فرج ابراهيم، "دور الصناعات الصغيرة في الاقتصاد المصري مع إشارة خاصة لدورها في تنمية محافظة المنوفية" مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، كلية التجارة، جامعة المنوفية، مصر، 2000م.
سابعاً : المواقع الإلكترونية

01-www.elbassair.net

02-[http:// eludiant dz. Net consulte](http://eludiant.dz)

03-[www .esyria .sy/ edeyra 2015/ index ph... dusiness](http://www.esyria.sy/edeyra2015/index.php...)

04-[www. Sfdegypt. Org/ web/ Sfd/ incubators](http://www.Sfdegypt.Org/web/Sfd/incubators)

05- [www. pisneeringtean. com / new/ 02 business. ntnl\)](http://www.pisneeringtean.com/new/02business.ntnl)

06-Site.iugaza.edu.ps

07-www.aleqt.com/2006/07/06/article_5736.html

08-www.arab-api.org/training/pograms/1/2015/248_p15015-3.pdf

09-www.tuniseindustrie.nat.tn>news>oadim

10-www.starlimes.com/?t=9037880

12-www.elmouwatin/dz

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور الحاضنات التكنولوجية في تأهيل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، لما لهذه الأخيرة من دور في تحقيق النمو الاقتصادي، وكذا مساهمتها في امتصاص البطالة، وزيادة الدخل حيث أن لهذه المؤسسات بنية مرنة تساعد على التكيف مع المتغيرات في المجالات الاقتصادية.

إلا أنه وبالرغم من ذلك فهي تواجه العديد من العقبات لاسيما عند انطلاقها التي لا تستطيع إلا الحاضنات التكنولوجية أن توفر لها إطاراً عملياً لعلاجها، حيث يركز الدور الأسمى للحاضنات التكنولوجية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأن طبيعتها تكون أكثر قابلية للتغيير والتطوير وتقبل الأفكار المستحدثة.

فلقد كشفت البحوث الاقتصادية أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحتاج إلى العون والدعم، كما كشفت نفس البحوث أن الحاضنات التكنولوجية هي إحدى الوسائل الفعالة لتحقيق هذا الدعم سواء في المناطق الحضرية أو الريفية فهي تساعد هذا النوع من المؤسسات في التغلب على المشاكل التي قد تؤدي إلى فشلها أو عجزها عن تحقيق إمكانية التقدم، من خلال توفير العديد من خدمات الأعمال التجارية وتغذية الابتكار التكنولوجي، والتجديد الصناعي، كما نسلط الضوء على عوامل نجاح هذا النوع من الحاضنات في الجزائر وسبلها في ترقية وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا تطرقنا إلى الحاضنة التكنولوجية بورقلة كنموذج تطبيقي عن الآليات المتبعة من طرف هذا النوع من الحاضنات لمراقبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.